المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/04/2016

8689/3

التي أطلقت خلال مؤتمر كوب 21

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي منخرط ضمن استمرارية الأوراش الوطنية

قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة،أن المجلس الذي يضم ممثلين للمشغلين، ونقابات، وخبراء، ومنظمات غير حكومية،والمؤسسات المغربية الأكثر أهمية، منخرط في إطار استمرارية الاوراش التي أطلقت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (كوب 21) الذي انعقد بباريس. وشدد نزار بركة في تدخل له خلال اجتماع إخباري حول مؤتمر (كوب 22) المقرر تنظيمه بمراكش،والمراحل التي قطعها التحضير له ،نظم لفائدة الفاعلين غير الحكوميين الفرنسيين، بمقر الوكالة الفرنسية للتنمية باريس، من قبل نادي فرنسا للتنمية المستدامة، على ضرورة إنجاح تنفيذ اتفاق باريس من جهة وإطلاق أجندة ما قبل 2020 ، ومصاحبة البلدان في تنفيذ مخططاتها من جهة أخرى.

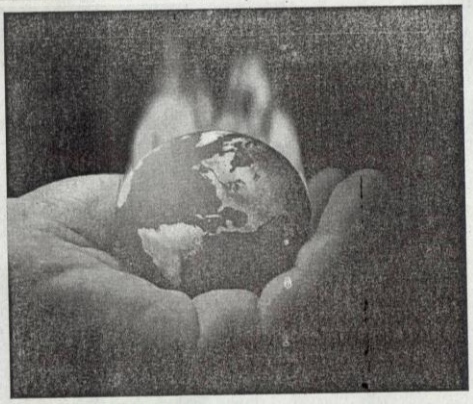

أكد نزار بركة أن الأهم هو الانخراط ضمن منطق تقاسم المعارف، والممارسات الجيدة، وتعزيز القدرات، مشيرا إلى أن المخططات الوطنية للملاءمة يجب إعدادها ووضع ميزانياتها، والبات تمويلها، مضيفا أن التعاون شمال جنوب ، وجنوب جنوب، يجب أن فضلا عن العلاقات مع المؤسسات الإقليمية والدولية يجب تدبيره بشكل أفضل، دون الحديث عن جانب نقل التكنولوجيا ، أو تطوير تكنولوجيا خاصة وملائمة.

وقال أن كل ذلك يعني أن المجتمعات المدنية بمختلف مكوناتها يتعين عليها ان تصاحب الاطراف الحكومية في تنفيذ التزامات مؤتمر التغيرات المناخية، على مستوى التتبع والتقييم.

وأعلن من ناحية اخرى أن المغرب يعتزم في إطار مؤتمر مراكش، تنظيم نشاط خاص يهدف إلى تعزيز الحوار بين الأديان حول المناخ.

واكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن المغرب يعتقد بشكل راسخ بأن تضافر الجهود بمراكش من شأنه وضع أسس حوار مهيكل مع الباحثين، والجامعيين ،والمقاولات والنقابات والبرلمانيين،والمنظمات غير الحكومية، وضمان تعبئة متزايدة من اجل الاضطلاع بدور حاسم في الوفاء بالالتزامات المتخذة خلال مؤتمر (كوب 21)، ومصاحبة البلدان في الانتقال نحو اقتصاد اخضر متين وشامل.

من جهته قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ، ان هذا اللقاء مع الفاعلين الرئيسيين ، غير الحكوميين شكل مناسبة لشرح كيف يعتزم المغرب تنظيم مؤتمر (كوب 22)،وطرق تسيير اللجنة الوطنية لتنظيم هذا الحدث الضخم.

وأضاف أن المغرب لديه طموح بجعل مؤتمر مراكش مؤتمرا للعمل جنوب- جنوب، ولفائدة إفريقيا ،وحدثا مفتوحا على باقي العالم، مشيرا إلى أن الرهانات البيئية تهم البشرية برمتها، والتي يجب أن تكون في مستوى تقديم إجابات لهذا التحدي في تنوعه مع العمل على إدماج الفاعلين من حكومات ،ومجتمع مدني وجامعات، ومنظمات غير حكومية، خلال النقاشات بشأن الحفاظ على البيئة.

من جهتها أكدت آسية بوزكري نائبة رئيس جهة طنجة تطوان- الحسيمة، ورئيسة لجنة قيادة المؤتمر المتوسطي (ميد كوب 22) الذي سينظم هذا الصيف بطنجة، ان مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية المقرر في نونبر المقبل بمراكش سيكون مؤتمر تنفيذ توصيات مؤتمر (كوب 21) بباريس،كما سيفتح ابواب الفرص المناسبة بالنسبة لمكونات المجتمع المدني المغربي وخاصة الجماعات الترابية.

يشار الى أن الاجتماع الاخباري حول مؤتمر (كوب 22) ضم 120 شبكة متعددة الفاعلين،الذين اعربوا عن املهم في مواصلة التعبئة من اجل المشاركة في التحضيرات الجارية للمؤتمر.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
مهرجان الصويرة
Gnaoua
وموسيقى العالم
الدورة 19
من 12 إلى 15 ماي 2016
إقامات أفريقية
• المعلم عبدالسلام عليكان و مونفوي بلوز (المغرب/ مالي)
• إقامة فنية لأولاد غينيا مع أولاد دودو نداي روز بركسيون أوركسترا (المغرب/ السنغال)
حفلات" فيزيون" أكثر جرأة
• المعلم محمد كويو و جيف بزار تريو (المغرب/ الولايات المتحدة)
• المعلم حسن بوسو و جمال الدين طاكوما (المغرب/ الولايات المتحدة)
• لاس ميكاس و مهدي ناسولي تريو (المغرب/ اسبانيا)
• المعلم عبد الكبير مرشان و عيساوة فاس (100% المغرب)
على المنصات الكبرى تلتحم الأصوات والمواهب
راندي ويسطون • جمال الدين طاكوما • كريستيان سكوت • جيف بازار تريو • بليتز أمباسادور • حسن حكمون • المعلم عمر حياة • جابا & فرانجز • هوبا هوبا سيريت • نصر حيستان • رشيدة طلال • أوحادن • محمد الدرهم مع نبيل الخالدي، المعلم مصطفى باقبو و عمر السيد ..
حفلات تكريم للذكرى
• المعلم محمود غينيا • الطيب الصديقي • دودو نداي روز
ملتقى
«الدياسبورا الإفريقية : الجذور، الحركية، الإرساء»
13و 14 ماي من الساعة 9:30 صباحا إلى 1:30 بعد الزوال
بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
اطلعوا على البرنامج الكامل ومعلومات
عن اقتناء التذاكر على festival-gnaoua.net
#gnaouafive
رحلة الخطوط الملكية المغربية الدار البيضاء / الصويرة
الذهاب : الدار البيضاء - الجمعة 13 ماي على الساعة 17:45مساء
العودة : الأحد 15 ماي على الساعة 19:20 مساء.
راندي ويسطون
المعلم حميد القصري
سونغوي بلوز
جيف بالار تريو
حسن حكمون
كريستيان سكوت
بليتز أمباسادور
جمال الدين طاكوما
هوبا هوبا سيريت
رشيدة طلال

رسالة الأمة

لقاء تواصلي بأكاديمية جهة درعة تافيلالت حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

10297/15

احتضن مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت أول أمس الاثنين لقاء تواصليا مع أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات، يندرج في إطار تنزيل وأجرأة الاتفاقية الإطار الموقعة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر الأكاديميات واللجن الجهوية، من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي من خلال الأنشطة الصفية والمدمجة.

ويروم هذا اللقاء تفعيل الاتفاقيات الموقعة على صعيد المديريات الإقليمية التابعة لجهة درعة تافيلالت وكذا تعميق النقاش حول كيفية تنزيل دليل الأندية على أرض الواقع باعتباره إطارا مرجعيا لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات وآليات التنشيط، وكذا الإعداد من أجل المشاركة في فعاليات المنتدى الدولي للمناخ الذي ستحتضنه المملكة المغربية شهر نونبر المقبل.

اللقاء كان مناسبة عبر من خلاله علي براد مدير الأكاديمية الجهوية والأستاذة فاطمة عراش رئيسة اللجنة الجهوية عن استعدادهما للعمل المشترك من أجل توحيد الجهود وتنسيق الرؤى واستثمار التراكمات والإبداعات بغية إرساء وتنظيم وتطوير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان باعتبارها الفضاء الأمثل لتكريس قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

هابيل علي وحمو

الغلاف

التقيت به مرة واحدة واتهمت بالتخطيط معه لقلب النظام!

تفاصيل ما دار بيني وبين بلعيرج

7/10/22-23

المعتصم لحظة الافراج عنه وبجانبه ادريس اليزمي

← السيد المعتصم، بين عشية وضحاها، ستجد نفسك كأمين عام حزب البديل الحضاري في السجن، وضمن خلية بلعيرج، كيف تم الأمر؟ وما هي حقيقة علاقتك ببلعيرج؟

■ يوسف عليه السلام، بين عشية وضحاها، ومن إمكانية تمتعه في فراش ملكة مصر، وجد نفسه في السجن بمؤامرة قادتها ليس فقط إمرأة العزيز، بل كل نساء المجتمع المخملي المصري آنذاك، السجن الذي لبث فيه بضع سنين، يعني تسع سنين. وأنا داخل السجن استحضرت تجربة يوسف عليه السلام، وكانت بالنسبة إلي أكبر مواساة، بل كتبت فيها مقالا نشرته. يوسف سنجده في اللحظة التي جاء فيها مبعوث الملك، ليؤول له رؤيا رآها الملك لم يقل لهم أخرجوني من السجن لكي أفسر لكم الرؤيا والتي كانت مصيرية وتهم مستقبل البلاد، لأن مصر كانت على أبواب جفاف عظيم سيموت الناس بسببه، لم يطالب الملك بإطلاق سراحه ولم يقل علاش أنا مشدود؟ أعطى التفسير للرؤيا وانفتح على المستقبل، بل الأكثر من ذلك، أعطى مخططا وطريقة علمية لحل مشكل تخزين الحبوب.

أنا كنت أستحضر هذه التجربة وأنا في السجن، وقلت إن ما حصل لي في نهاية المطاف هو قدر الله، أكيد أنه كان هناك ترتيب سياسي معين، وانتهى بسقط مع عشرين فبراير 2011.

← هل تريد أن تقصد ما يقوله حزب العدالة والتنمية عن وجود مسار سياسي للتحكم؟

■ أنا بعيد عن هذا الكلام والنقاش، اعتقد أننا كلنا نتعلم ونتدرب على ممارسة الديمقراطية وبحكم الاختلافات الموجودة بيننا وبحكم الصراعات التاريخية التي نتج عنها سوء فهم كبير وعدم ثقة وخوف ترتب عنهم محاولة البعض دفع المغرب في اتجاهات اعتقدوا أنها تخدم رأيهم وتصوراتهم للمجتمع الذي سيصلح للمغرب والمغاربة، وأنا شخصيا كنت أمس قابلية البعض لمحاكات تجربة بنعلي. لقد برز تصور في سنة 2001 أي بعد هجمات 11 شتنبر في نيويورك يقول باولوية الاقتصادي على الديمقراطي ولو تطلب الأمر نوعا من القبضة الحديدية، وبعد تحقيق قفزة اقتصادية، ننفتح على الديمقراطية بشكل أكبر لكن هذا التصور كان خجولا إلا أنه بدأ في التنامي بعد هجمات 16 ماي الإرهابية . صحيح أن هذه رؤية طبقت في العديد من البلدان ونجحت مثل كوريا الجنوبية، وإسبانيا نوعا ما، ولكن حين تم تطبيقها في عدد من الدول ادت إلى كوارث حقيقية، مثل الشيلي والأرجنتين، والبرازيل، فإخفاقاتها كثيرة بالنظر إلى نجاحاتها.

في سنة 2005 قمت بمداخلة في تونس كنت ادافع فيها عن تجربة المغرب في هيئة الإنصاف والمصالحة وطي صفحة الماضي، والانفتاح على المستقبل وعلى الديمقراطية، ولحظتها كنت مقتنعا بأن النظام التونسي إلى زوال، وكنت أقول إن إعادة تجربة بن علي في أي منطقة في الوطن العربي، وبالأخص في المنطقة المغاربية، لن يكون مالها إلا الفشل.

← وما وقع لك الله يسامح؟

■ طبعا، أنا إذا كان دخولي إلى السجن قد أدى فقط في جزء منه إلى إحداث صدمة عند بعض الناس، وجعلهم ينتبهون أن أتذكر كل شخص جالسته لمدة لم تتجاوز ساعتين، وكل ما هناك، أنني قلت في المحكمة إن خلية بلعيرج كانت فيها محطتان، كانت هناك بلعيرج رقم 1 في سنة 1992، وكان هدفها هو إدخالنا لما كان يجري ، فهذا كان كافيا بالنسبة إلي، مسألة ثانية أنه عندما خرجت من السجن كنت أقول لكل من التقيته لابد من الإعتراف بأن المسار الذي ذهب فيه المغرب بعد أحداث 2003، التي زعزعت كثيرا من القناعات والتوجهات داخل البلاد، ومنحت الفرصة للذين لم تكن لديهم قناعات بتغيير المغرب لكي يتصدروا الواجهة، وخصوصا المسار الذي سلكه ما بين 2007 إلى 2011 كان خطيرا وأقول الحمد لله فقد تعطل بشكل كبير جدا ، والحديث اليوم عن الثعابين والعفاريت والتماسيح حديث سياسي أنا خارج منه.

← ما هي علاقتك ببلعيرج؟

■ الرجل حاليا بالسجن، ولا أريد أن أتحدث عن شخص يعيش محنة السجن،أتمنى من الله أن يفك أسر كل المسجونين في القضايا على خلفيات سياسية . كل ما هنالك أنني التقيت به في سنة 1992، مرة واحدة، بحيث إن المرة الثانية التي سوف أشاهده فيها سنة 2008 أي بعد حوالي ستة عشر سنة،عندما ذهبوا بنا إلى المحكمة، وكانوا يعزلونه لوحده، عندما رأيته لم أعرفه فطيلة هذه المدة جالست مئات الآلاف من الناس ، ولا أستطيع

بلعيرج

للسجن في تلك اللحظة، وفي عام 2008، ستصدر النسخة الثانية لبلعيرج مزيدة ومنقحة، لإدخالنا السجن.

← ما هي قصة بلعيرج رقم1؟

■ في سنة 1992، كان الحسن الثاني رحمه الله قد تقدم بطلب للكتلة لكي تدخل معه إلى الحكومة، وأجابت بالمذكرة الشهيرة أنها تقبل بشرط ألا يكون ادريس البصري . لكن الحسن الثاني، قال لهم أمنحكم جميع وزارات السيادة شرط بقاء إدريس البصري، فوقع الخلاف، بعدها توجست بعض الجهات دعني أسميها لك بالمحافظة ، خيفة من التقارب ما بين القصر والأحزاب الوطنية وبالأخص الاتحاد الاشتراكي، فبدأ الترتيب للمشهد السياسي من جديد، وادى إلى إدماج جزء من الإسلاميين في حزب عبد الكريم الخطيب، وإفهام الكتلة وبالأخص الاتحاديين، أنهم إذا رفضوا المشاركة في الحكومة ، فأن هناك بديلا عنهم، وبالفعل في عام 1997، شارك إسلاميو الخطيب كأفراد في الانتخابات وحققوا نتائج مبهرة، ، وكانت هذه رسالة لبعض الأحزاب تفيد أنه إذا رفضتم الدخول لحكومة التوافق هناك بديل سياسي عنكم، نحن كنا معارضين لهذا الترتيب، عارضناه بشراسة. وفي هذه الفترة تهيمن الساحة السياسية الإسلامية إلى ثلاثة أنواع، النوع الذي سيتم إدماجه، والنوع الذي لديه موقف سلبي من اللعبة السياسية فهو خارجها وهم غير منزعجين منه، ونحن الذين اعتبرنا مصدر تشويش على هذا الترتيب، ولهذا ينبغي أن يزج به في السجن، وفي هذا الإطار تحدثت عن بلعيرج رقم1. كانت هناك الكثير من المحاولات لتوريطنا في مطبات أمنية في أكثر من مدينة مغربية ولعل الطابع السري لتنظيمنا كان يسهل هذا الأمر.

وفي سنة 2008، وصل البعض لمرحلة أنه ينبغي نقض الزخم الحركة الإسلامية وقص أجنحتها ، واختيار البديل الحضاري وإقحامه في قضية بلعيرج 2 كان الهدف منه هو إرسال رسالة للمغاربة، مفادها أن هذا الحزب الذي يقال عنه إنه ديمقراطي، وله لغة تقدمية، ويريد الانفتاح على كل مكونات المجتمع، هو حزب إرهابي وله علاقة بالإرهاب.

← بلعيرج 2 كانت فيها متابعة قضائية، ماذا عن بلعيرج 1؟

■ في بلعيرج أوقع مشكل بيني وبين محمد المرواني، وتفرقنا، لقد كنا جزءا من الوحدة التي ستكون رابطة المستقبل الإسلامي، وخرجنا وتم تعويضنا بمجموعة بنكيران في ما بعد، وقبل لنا بكل صراحة، من طرف لمفضل الفلواتي رحمه الله أن مسؤولا من وزارة الداخلية اتصل بهم ساعتها، وقال لهم: فين غادين نتوما بالوحدة مع مجموعة الاختيار الإسلامي التي كنت أقودها مع المرواني، و قال لنا إنه يفضل أن نكون شتى وقلوبنا جميعا، على أن نكون جميعا وقلوبنا شتى، وساعتها قلت للإخوان إن القرار باش يلوحونا، قد نزل وطبعا حتى لا نقوم بتشويش على الترتيب الذي يتم كان السجن سيكون مثوانا.

← وهل دخلتم السجن؟

20 فبراير كانت بداية نهاية محنة سجننا

← هل لك أن تحكي لنا عن اللحظات الأخيرة للإفراج عنك؟

■ أنا أعتبر أن حزب البديل الحضاري الذي ظن البعض أنه حائط قصير يمكن تجاوزه بسهولة أصبح مع محاكمتنا حائطا عاليا جدا، فرغم قلة عددنا وضعف إمكانياتنا، تعبأ المجتمع السياسي والمدني كله معنا ، ولأول مرة في تاريخ المغرب، ستتم المحاكمة في 110 جلسات، وعلى الرغم من الحكم القاسي علينا، (وأنت تعرف أن المحكمة تحكم بالتعليمات)، فبالنسبة إلي كان انتصارا، فنحن لم نفقد ثقة المغاربة والرأي العام، وعندما خرج الشارع في عشرين فبراير كانت صورنا وأسماؤنا ترتفع في أكثر من مدينة للمطالبة بإطلاق سراحنا، وصدقا أنا لا أكن أي حقد اتجاه من تسبب لي ولعائلتي ولرفاقي في كل تلك الآلام.

← كيف كنتم تتابعون حدث 20 فبراير؟

■ كنا نتتبع التحولات المتسارعة منذ الصفعة التي تلقاها البوعزيزي من طرف الشرطية التونسية، وإقدامه على حرق نفسه، والانهيار السريع للنظام التونسي والمصري والليبي وللإشارة فإن ابنتي من نشطاء 20 فبراير، وفي إحدى الليالي اتفق أبطال عشرين فبراير، الذين أحييهم، على المبيت لليلة كاملة أمام السجن الذي كنا به، واعتبر أنهم قدموا خدمات كبيرة للمغرب، ومن أهمها أنهم عملوا على حث الدولة المغربية على تغيير الدستور والدخول في دينامية جديدة، واعتبر أن القصر وملك المغرب، تفاعل بشكل جد إيجابي مع نبض الشارع، وهذا التفاعل وذلك الحراك هو الذي أطلق دينامية نعيشها اليوم، وللأسف الشديد، كنت أتمنى أن تتقدم الحياة السياسية بعد الحراك الذي عرفه المغرب ، لكن نؤس بعض القيادات السياسية والأحزاب فوت على المغرب فرصة تاريخية، ونتمنى إن شاء الله، أن كان في قدر الله أن نعود للحياة السياسية نتمنى أن نساهم ولو بالنزر

الغلاف

المعتصم مع ابن كيران

■ لا، لم ندخل السجن، لأنني مع إخوة آخرين سنختلف معه المرواني، الذي أصر على البقاء حينها في السرية وأن لا نخرج للعلن ونشتغل في الوضوح،كنا نرى أنه لم يعد هناك يومها مجال للسرية، فرفض ذلك لاعتبارات لم تقنعنا ، لأنها كانت بالنسبة إلى واهية ولم أفهمها إلى اليوم. فقررنا أن أخرج للعلن فانقسمنا، و تهرسنا ، وعندما أصبحنا عبارة عن مجموعتين ضعيفتين، لم يعد هناك من مبرر لإدخالنا السجن.

في سنة 2008، كان حزب البديل الحضاري معترفا به ونشتغل علنيا ودخلنا غمار الانتخابات، وكان هناك تفاعل مع المواطنين الذين يسمعونَ لأول مرة خطابا انتخابيا بحمولة لم يعهدوها من قبل ، باعتبار الفكر الذي طرحناه و لم تكن تطرحه الحركات الإسلامية، بل لم تطرحه حتى الكثير من الحركات العلمانية، في ما يخص حرية العقيدة والموقف من المرأة والديمقراطية، والحريات الفردية، وتخيل ردود فعل الناس عندما يسمعوننا نقول أننا نعتبر الحرية أولى من العقيدة، فهذا ليس موجودا حتى عند بعض من ينتسبون إلى اللبيرالية.

ولكن كيف التقيت بلبعيرج في سنة 1992، وفي أي سياق؟

كان يعرفه أحد الأخوة اللذين كانوا يتابعون دراستهم في الخارج . بلبرج حسب ما سأعرف عنه في السجن كان معروفا بين مغاربة بلجيكا سمع بتجربتنا فجاء مع ذلك الإخ للتعرف علينا . فهل يعقل أن ألتقي به للمرة الأولى والأخيرة، وأتحدث عن قلب النظام وكيف سندخل السلاح، هل يتصور عاقل أن من السهولة أنه بمجرد اللقاء بشخص يعيش بالخارج لا تعرفه حتى ، سوف تتكلم معه في هذه المواضيع.

← وفوزي كذلك تحدث معك عبر الهاتف لمدة ساعتين؟

■ فوزي كان معروفا في الشبيبة الإسلامية ورافق الشيخ عبد الكريم مطيع واتصاله بي كان لإخباري عن أحداث سوف تقع، أما بلعيرج فقد قالوا عند التحقيق معي أنه قال لي أجي نتآمروا على النظام . وغير إلى كنت بليد، أن أفتح مثل هذا النقاش مع رجل رأيته للمرة الأولى والأخيرة صيف 1992وأنا لست بليدا، وكما قلت لك أنا لا أمارس السياسة بالتحليل فقط، بل أمارسها بالذوق كذلك.

← ما الذي دار بينك وبين بلعيرج؟

■ دار بيننا ما يدور في أي لقاء تمهيدي وتعريفي من نحن وما نريد أن نقوم به، شكون احنا واش باغين نديرو .

← من يسمع للآخر؟

■ هو الذي جاء ليستمع إلينا. في تلك اللحظة، كنا قررنا أن نصدر جريدة الجسر، ونؤسس فصيلا طلابيا، يسمى بطلبة الميثاق، وقررنا أن نؤسس حزبا، وهو جاء ليناقش معنا هذا الأمر عندما سمع بفكرتنا، وسألنا هل لدينا إمكانية لتاسيس فروع للحزب في أوربا. هذا ما دار في نقاشي الذي حضرته معه. وبالفعل في تلك الفترة سوف نؤسس الفصيل الطلابي، وأصدرنا الميثاق الطلابي لمنع حرب اليسار والإسلاميين، وبالأخص في فاس، وأصدرنا الجسر التي صدر منها حوالي أزيد من 40 عددا احتوت على مجمل خلاصاتنا وتحاليلنا، وبدات لقاءاتنا مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية لكن اختلفنا في توقيت تاسيس الحزب .

عندما اتحدث عن بلعيرج 1 و بلعيرج 2، اتمنى في المرة المقبلة على من أراد محاكمتي وسجني أن يحاكمني على ما اقوله وأفعله حقيقة، لدي مشكل أنني لم التق في يوم من الأيام بمسؤول علا قدره أو صغر، ولم يخرج بانطباع إيجابي عني، يمكن أن أعارضه أو أختلف معه، ولكن يقتنع أني مسكون بهموم هذه البلاد. في المحكمة قال لي القاضي: نتوما بغيتو تقلبوا النظام، اجبته بقناعة "واش النظام مقلبوش نص ديال جيش المغرب، ولم تقلبه أحداث 65 وأحداث دار بوعزة، وأحداث سنوات 1981 و 1984 و 1990، غادي يقلبو 35 واحد، راه الضحك هذا، انا لست مراهقا، أو لدي فكر انتحاري كي أفكر هكذا ، وأظن أنه كان لدينا من الوعي ما يكفي كي لا نتسرب مثل هذه الأمور لعقولنا(ومتدخلش لمخنا)، كيف يعقل أنه طيلة المحاكمة واستنطاقي واستجوابي،رفضوا أن يسمعوا بوجود حزب البديل الحضاري، كأنها تجربته السياسية غير موجودة بتاتا (ومعمرها كانت)، ولك المحاضر التي ينسبونها إلي حاول أن تقراها وتبحث عن كلمة البديل الحضاري فإنك لن تجدها.

قدمت هيأة دفاعي 150 دفعا شكليا، ورغم ذلك لم تتم الاستجابة ولو لواحد . إنه كان قضاء تعليمات . هذه صفحة طويتها من أجل لا أبقى سجين الماضي ولكي انظر بالتفاؤل إلى المستقبل وانتشئ بالحلم فعندي حلم في مغرب الحرية والكرامة والعدل واحترام حقوق الإنسان.

قال لي ابن كيران: قل للإخوان الحزب تحل وانتهى الأمر

← ماذا عن حكومة ابن كيران؟

■ نتمنى أن تسلمنا، كما طلبنا منها ذلك في مرحلة من المراحل، بشكل قانوني قرار حل حزب البديل الحضاري إذا كان الحزب قد تم حله فعلا كي ينسنى لنا اللجوء إلى القضاء.

← هل تقدمتم لها بطلب بشكل قانوني؟

■ معلوم، أعطاني وزير الداخلية بتدخل من عبد الإله ابن كيران وثيقة لا تظهر الجهة التي صدرت منها، ولا تتوفر على رقم الإرسال والخروج من رئاسة الحكومة، ولا رقم الدخول لوزارة الداخلية، ولا تأشيرة، ولا تشتمل الوثيقة التي تسلمتها على توقيع واضح، وهي وثيقة غير قانونية، لأنه بعد الاستشارة مع هيئة الدفاع، قالوا لنا أنها ليست بقرار الحل، لأن القرار تكون له مواصفات، باستثناء التاريخ الذي تضمنته يمكن أن تنسبها إلى أي دولة أخرى، فهي لا تتوفر على ما يشير لوزارة الداخلية ولا رئيس الحكومة ولا حتى للمغرب.

> أصبح البعض منهم يقول لي: "أسي المعتصم هاد المسألة ديال حزب البديل أكبر من بنكيران ومن حزبه"

السيد بن كيران استغرب في البداية أن يكون هذا قرار صادر عن دولة تحترم نفسها، لكنه عاد بعد إجرائه لاتصالات، وقال لي هذا هو القرار الموجود، فقلت له : طيب إن كان هذا هو القرار الموجود وصادر من رئاسة الحكومة، فلتعمل على التاشير عليه، ووضع تاريخ تسليمه لنا عليه حتى يصبح رسميا، فرفض وطلب مني اللجوء للمحكمة، فقلت له إذا ذهبنا للمحكمة بهذا الطرشون سترفضه، فاجابني: إلى رفضوا غادين يهنيوك، وغادي تقول للإخوان أن الحزب تحل وانتهى الأمر.

والعجيب أن حزب العدالة والتنمية و حركة التوحيد والإصلاح لم يتدخلا يوما في الخلاف الذي كان بيننا وبين السيد بن كيران ، باستثناء النائب البرلماني السيد عبد العزيز أفتاتي، فبعد أن قدمت له ملفا عن البديل الحضاري واطلع عليه كتب مذكرة لرئيس الحكومة، يقول له إن الحزب تم حله بطريقة غير قانونية، وطلب من بنكيران إجابته، ولكنه لم يجبه، وبعد ذلك أصبح البعض منهم يقول لي: "أسي المعتصم هاد المسالة ديال حزب البديل أكبر من بنكيران ومن حزبه، وهادي مسالة ترتبط بدوائر أكبر منا"، وهذا كلام غير مسؤول.

أنا قلت للإخوة في حزب العدالة والتنمية، وللأستاذ ابن كيران، أنا لا أطلب منكم الترخيص للحزب، ورفع الحضر عنه ، ولكن لكي أتجا للمحكمة لابد أن أدلي بوثيقة رسمية. خصوصا أننا كنا قد لجأنا للمحكمة من قبل، ورفضت دعوتنا شكلا، لأنها عللت حكمها بأننا لم ندل بما يثبت أن الحزب قد تم حله، وبما أن الورقة التي تم تسليمها لنا لا تحمل الصفة القانونية، فهي وثيقة لا قيمة لها.

← ما هو الوضع القانوني لحزبكم، هل هو حزب منحل؟

■ هناك منع إداري للحزب وليس قانوني، لأن المنع القانوني ينبني على أمور قانونية واضحة، قرار حل الحزب يجب أن يوقع عليه من طرف رئيس الحكومة، بناء على القانون والدستور القديم، وينبغي أن يتم إصداره في الجريدة الرسمية، وهذا لم يتم.

← هل يسري عليكم القانون القديم أم الجديد؟

■ قضيتنا مرتبطة بحل سياسي، وفيها خروقات قانونية، وأي حل سياسي يمكنه أن يعتمد على هذه الخروقات ويعتبر أن حل حزب قرار باطل، فاليوم نحن عاجزون عن اللجوء للقضاء، ورغم كل الظلم الذي مورس علينا رفضنا أن ننقل هذا الملف للخارج ونتمنى أن ينصفنامك البلاد بعد لجو ئنا إليه.

عبد الإله ابن كيران

البسير بجانب شرفاء هذا الوطن في إعادة إحياء شعلة الأمل وحلم المغاربة في المغرب الذي يريدون.

← كيف جاءت الترتيبات الأخيرة لإطلاق سراحكم من السجن؟

■ أنا أحيي هيئة دفاعنا وكل المجتمع المدني و رجال ونساء عشرين فبراير، وجميع الجمعيات الحقوقية، التي لعبت دورا أساسيا في جعل قضيتنا حاضرة، لقد كنا نتوقع وفق المجهودات التي كانت تبذل في حينها، أنه سيتم الإفراج عنا في أي لحظة، وكان هناك مجموعة من الأطراف تجري اتصالات بشكل دائم مع مسؤولين في البلاد، ويطالبونهم بحل مشكلتنا، وفي أكثر من مناسبة كنا قاب قوسين او ادنى من إطلاق سراحنا، ولكن تأتي بعض الأحداث التي تجعل الأمور تتعقد، غير أن الأمور بدأت تتسارع بعد عشرين فبراير، فضغط الشارع من جهة، وتفاعل القصر مع مطالب الشارع، والدينامية التي عرفتها الأحزاب والجمعيات الحقوقية، هذا كله ساهم بشكل كبير في إطلاق سراحنا.

← من تدخل بالتحديد في مسألة إطلاق سراحكم هل هو المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

■ كل من ساندنا تدخل بطريقته وفي مجال تخصصه، ولكن على ذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أظن إن إدريس اليزمي، ومحمد الصبار، قد لعبا دورا في حل مشكلتنا، وكانت أول مهمة رسمية تم تنفيذها من طرف المجلس الوطني، وتم استقبالنا والاحتفال بنا داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والإفراج عنا من الأمور التي تشبثوا بها قبل تسلم مهامهم حسب ما قيل لنا . ومازلت أنتظر من السيدين الصبار واليزمي أن يلعبا دورا هاما في إعادة البديل الحضاري للمشهد السياسي، ونعتمد بعد الله على القوى التي دعمتنا وعلى المجلس الوطني ليلعبوا دور في هذا المجال.

أوروميد تطالب بتوسيع مهمة المينورسو وتحرج حقوقيين مغاربة

هسبريس – طارق بنهدا الخميس 28 أبريل 2016 – 08:00

توجد عدد من الهيئات والشخصيات الحقوقية المغربية في وضعية حرجة، إثر الدعوة التي وجهتها رئاسة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي، والقاضية بما يرفضه المغرب من توسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

وتضم الشبكة في عضويتها أربع هيئات مغربية، إلى جانب إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وطالب ميشال طوبيانا، الناشط الفرنسي ورئيس الشبكة المعروفة باسم ""euromedrights، ويوجد مقرها بكوبنهاكن الدانمركية، مجلس الأمن أيضا بتجديد عهدة بعثة "المينورسو"، وهي البعثة التي أقدم المغرب على تقليص مكونها المدني والسياسي كـ"مدنيّين غير مرغوب فيهم" في العيون، مع وقف المساهمة المالية الإرادية التي دأبت الرباط على تقديمها ضمانا لاشتغال الهيئة؛ وذلك في سياق الردّ على تصريحات بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، المعادية للمغرب، والتي وصف فيها تواجد المغرب بالصحراء بـ"الاحتلال".

وتضم الشبكة الأوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان قرابة 80 منظمة ومؤسسة وشخصية حقوقية من 30 بلدا، من ضمنها المغرب، ممثلا **بإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، كعضو فخري، إلى جانب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وفضاء الجمعيات والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، المنتسبين إلى الشبكة كأعضاء منتظمين، فيما تقدم الهيئة الأورومتوسطية نفسها كمنتدى إقليمي تأسس عام 1997، "استجابة لإعلان برشلونة..ويلتزم أعضاؤها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان".

رسالة ميشال توبيانا، التي نقلتها وسائل إعلام تابعة لتنظيم "بوليساريو"، تضمنت موقف شبكته مما وصفه بـ"الظرف السائد في الصحراء الغربية" الذي يبقى، وفقه، "وضعا استثنائيا"، طالب إثره "بإلحاح من الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالترخيص لسفرائهم لدى الأمم المتحدة من أجل تجديد عهدة المينورسو وتوسيع هذه البعثة لتشمل دراسة وضعية حقوق الإنسان، أو وضع آليات دولية دائمة لليقظة ومراقبة احترام حقوق الإنسان".

الحرج الآخر الذي وقع فيه ادريس اليزمي يظهر أيضا من خلال رئاسته لـ"المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان"، التي أسستها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان عام 2004، إذ يظهر الموقع الإلكتروني للمؤسسة خريطة المغرب مبتورة من أقاليمه الجنوبية، وهي الخطوة التي ظلت مثار انتقاد المغرب في عدد من الفعاليات المماثلة على المستوى الدولي.

لا لتمرير مشروع قانون فارغ دستوريا وحقوقيا لهيئة المناصفة

أضيف في 27 أبريل 2016 الساعة 34 : 22

تسارع الحكومة واغلبيتها في لجنة القطاعات الاجتماعية لتمرير مشروع القانون 14-79المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضاربة عرض الحائط بكل مقترحات الحركة النسائية، وباقي مكونات المجتمع المدني والهيئات الوطنية التي تمت استشارتها من طرف مجلس النواب ورافضة بشكل منهجي كل تعديلات فرق المعارضة، معتمدة تأويلا غير ديمقراطي وغير مستحضر للحقوق الإنسانية للنساء المنصوص عليها في الفصول 19و164و171 من الدستور وذلك للالتفاف على المكتسبات التي ناضلت من اجلها الحركة النسائية بكل مكوناتها مدعومة بالقوى الديمقراطية.

وعليه فإننا في اتحاد العمل النسائي وفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة و جمعية جسور ملتقى النساء المغربيات و الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء و الائتلاف المدني حول الفصل 19 إذ نندد بهذا المنحى الذي اتخذه النقاش و بالتراجع الخطير عن المكتسبات الدستورية التي حققتها النساء والمغرب بصفة عامة.

لنعلن للرأي العام:

- **رفضنا المطلق لهذا الإجهاز على الحق في المساواة كما أقرها الدستور وعبرت عنها المؤسسات الوطنية المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الجمعيات النسائية و الحقوقية.**
- تحميل المسؤولية للأحزاب السياسية التي أخلت بالتزاماتها ووعودها بدعم مقترحات الجمعيات النسائية.
- ندعو كل المناضلين و المناضلات الحقوقيين والحقوقيات و الديمقراطيين والديمقراطيات في هذا البلد إلى الوقوف أمام هذه التراجعات التي تهدد الاختيار الديمقراطي الذي نهجه المغرب و سار فيه.
- ونعلن أننا سنواصل النضال والتصدي لأي محاولة للنيل من حقوقنا الإنسانية، وأننا نحتفظ بحقنا في مواجهة ذلك بكل الأساليب الممكنة والمشروعة.

http://maarifpress.com/news10533.html

التامك يرد بقوة على تقرير أمريكي حول أوضاع السجون بالمغرب

شعب بريس– و م ع

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن تقرير كتابة الدولة الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان، في شقه الخاص بإدارة السجون وإعادة الإدماج بالمملكة المغربية، يتضمن العديد من الادعاءات المغلوطة حول ظروف السجون في المغرب. وأوضحت المندوبية العامة، في ملاحظات حول التقرير المذكور، أنه "اعتبارا للتعاون الوثيق والمثمر الذي يربطها بالمكتب المكلف بمكافحة المخدرات وإنفاذ القوانين، تعبر عن شديد اسفها لعدم إشارة التقرير إلى المجهودات التي تبذلها المندوبية العامة والتزامها الموصول بتحسين ظروف الاعتقال بالسجون بالمملكة وإلى النتائج الإيجابية والملموسة التي تم تحقيقها باعتراف خبراء أمريكيين".

وذكرت بأن عددا من "المسؤولين الامريكيين قاموا بزيارات عدة لبعض السجون المغربية في السنوات الأخيرة، وعبروا عن استحسانهم لظروف الاعتقال، حيث أثنوا على الجهود التي تبذلها المندوبية العامة لتحسين ظروف إيواء السجناء، مشيدين بالتجربة المغربية في إدارة السجون التي اعتبروها كنموذج يمكن الاقتداء به على المستوى الإقليمي". وقالت المندوبية إن التقرير "يدين ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفها سجون المملكة، بيد أنه لا يقدم حججا وأدلة كافية حول حقيقة هذه الظاهرة، إذ أنها لا تهم سوى عدد محدود من السجون"، مشيرا إلى أن المندوبية العامة قامت بإعداد برنامج خاص يهدف إلى تجديد وتوسيع حظيرة السجون، وذلك بإغلاق السجون القديمة واستبدالها بمؤسسات سجنية جديدة، حيث أصبحت السجون الجديدة تستقبل النزلاء في حدود الأسرة المتوفرة بها، و"لا يمكن في هذه الحالة الحديث عن معايير دولية ومحلية لإيواء السجناء، لأن كل بلد معاييره الخاصة في ما يخص إيواء السجناء."

وأضاف المصدر أنه "بتحديدها لعدد الأسرة التي توفرها بكل مؤسسة سجنية جديدة، فإن المندوبية العامة تكون قد استجابت لحاجياتها الخاصة في ما يخص معالجة مشكل الاكتظاظ وبالاعتماد على معاييرها الخاصة".

وأشار إلى أنه في سنة 2015، تم افتتاح عشرة سجون بطاقة استعابية تقدر بـ 9000 سريرا، كما سيتم افتتاح ثلاثة سجون أخرى في غضون شهر يوليوز القادم بطاقة استيعابية تقدر بـ 4013 سريرا. هذا بالإضافة إلى خمس مؤسسات سجنية أخرى في طور البناء بطاقة استيعابية تبلغ 5916 سريرا. وعلاوة على ذلك، وضعت المندوبية العامة برنامجا لبناء خمسة وأربعين سجنا بطاقة استيعابية تقدر بـ 55572 سريرا سينجز في الفترة الممتدة ما بين 2016-2020.

ومن جهة أخرى، أكدت المندوبية أنه "على عكس ما ورد في التقرير بشأن الاعتداءات الجنسية المرتكبة في حق السجناء الأحداث، لم يتم لحد الآن تسجيل أية حالة من هذا النوع". وأشارت إلى أن التقرير يتضمن العديد من المغالطات المتعلقة بظروف اعتقال الأحداث، موضحا أن "هناك فصل تام بين ثلاث فئات: السجناء البالغين أكثر من 20 سنة، السجناء الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 20 سنة والسجناء الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة".

وتحرص المندوبية العامة على حماية السجناء الأحداث وضمان حقوقهم من خلال فصلهم عن السجناء البالغين وعلى إعطاء الأولوية لهذه الفئة في برامج إعادة الإدماج، والإبقاء على قربهم من ذويهم بالنظر إلى سنهم واحتياجاتهم الخاصة.

وبخصوص رعاية السجناء في وضعية إعاقة، عمدت المندوبية العامة في 22 يناير المصرم إلى إرسال مذكرة إلى جميع المدراء الجهويين والمؤسسات السجنية لاتخاذ كافة التدابير لصالح هذه الفئة الهشة من السجناء حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم الأساسية والاستفادة من مجموعة من الخدمات (الولوجيات، نوعية الزنازن والتجهيزات ووسائل النقل المستعملة في الترحيل...).

وعلى عكس ما ورد في التقرير، طبقا للمندوبية، فقد عرفت تغذية النزلاء تحسنا ملحوظا، حيث عهدت المندوبية العامة إلى شركات خاصة بتقديم هذه الخدمة داخل السجون".

وأصبح السجناء، بالتالي، "يستفيدون من قائمة متنوعة من الأغذية، تتوفر على السعرات الحرارية الضرورية". مضيفا أن التغذية الجماعية للمعتقلين "أصبحت تشمل في الوقت الحالي جميع سجون المملكة" وبغية تحسين ظروف الرعاية الصحية للنزلاء، تعمل المندوبية العامة، سنويا وبشكل مستمر، على تعيين أطر طبية وشبه طبية، من أجل الرفع من مستوى التأطير الطبي، مما مكنها من تحقيق طبيب واحد لكل 675 سجينا (في حين هناك طبيب واحد لكل 1650 مواطنا خارج السجن)، وطبيب أسنان واحد لكل 1102 سجينا (في حين هناك طبيب أسنان واحد لكل 10000مواطنا خارج السجن)؛ وممرض واحد لكل 135 سجينا (في حين هناك ممرض واحد لكل 1100 مواطنا خارج السجن)؛ وستة كشوفات طبية لكل سجين في السنة (في حين هناك كشف واحد لكل مواطن سنويا خارج السجن

و أضاف المصدر أنه حصلت 150حالة وفاة، أي حالتا وفاة من أصل 1000 سجينا في حين هناك 5.6 حالة من أصل 1000 نسمة (82 في المائة) من حالات الوفيات حصلت داخل المستشفيات (خارج السجن).

وذكر بأن المندوبية العامة لا تتوانى في إخبار النيابة العامة بكل حالات الوفاة المسجلة، ويتم على إثر ذلك إخضاع جثمان الهالك للتشريح الطبي. وخلصت المندوبية إلى أن المؤشرات المسجلة في مجال الرعاية الصحية في المؤسسات السجنية تبقى عموما إيجابية جدا بالمقارنة مع المستويات المسجلة على المستوى الوطني.

وفي ما يتعلق بالوقاية من سوء المعاملة والتعامل مع الشكايات، ذكر البلاغ أن المندوبية العامة تكفل لجميع السجناء الحق في تقديم شكاواهم إما شفويا أو كتابيا لمدير المؤسسة أو المندوب العام أو السلطات القضائية أو اللجنة الإقليمية للمراقبة، وذلك وفقا للقوانين الجاري بها العمل. وتفتح المندوبية العامة المجال للتواصل مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة من قبيل النواب البرلمانيين، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومؤسسة وسيط المملكة ومختلف القطاعات الوزارية والمنظمات غير الحكومية، وحتى مع السجناء أنفسهم أو عائلاتهم، أو عن طريق المراسلات أو المكالمات الهاتفية المجهولة المصدر.

ومنذ مارس 2014، وفي إطار تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان، ولضمان حق السجناء في تقديم شكاواهم، قامت المندوبية العامة بإحداث مكتب مركزي لاستقبال ومعالجة الشكايات، وقد تم تجهيز جميع السجون بصناديق للشكايات موضوعة رهن إشارة النزلاء، ويتم اتخاذ الإجراءات الضرورية بناء على نتائج البحوث المنجزة بشأنها، حسب المصدر.

وتتعلق الشكايات المعالجة في أغلبها ، طبقا للمندوبية، بطلبات ترحيل، وبقدر أقل بسوء المعاملة، وفي هذه الحالة يتم مباشرة فتح تحقيقا في النازلة، وكذا بطلبات التسجيل في برامج التعليم أو التكوين المهني أو الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية.

وبخصوص بعض الفئات من السجناء، أوضحت المندوبية العامة أن بعض السجناء على خلفية أحداث اكديم إيزيك معتقلون من أجل تهم متعلقة بتكوين عصابة إجرامية ، والعنف في حق رجال القوة العمومية أثناء مزاولتهم لمهامهم المفضي إلى الموت بنية إحداثه والمشاركة في ذلك.

وأضافت أن مجموعة من الصحف الوطنية تناولت هذا الموضوع حيث نشرت صور بعض عناصر ما يسمى بـ "مجموعة اكديم إيزيك" وهم يحملون أسلحة رشاشة بمعية أعضاء من جبهة البوليساريو كما يظهر من خلال صور مرفقة، كما أن أحد أشرطة الفيديو على الإنترنت يوثق لعملية إضرام للنار بواسطة قنينة غاز من الحجم الصغير.

وقال المصدر إنه يتم التعامل مع هؤلاء السجناء وفقا للقانون المنظم للسجون دون أي تمييز أو معاملة تفضيلية، وستستمر المندوبية العامة في تطبيق مقتضيات هذا القانون على جميع فئات السجناء وفي الحفاظ على سلامة الأشخاص والمباني، مع الأخذ بعين الاعتبار بعد هذه الفئة من السجناء عن ذويهم، مضيفا أن "السجناء المعتقلون بتهم التطرف أو الإرهاب يحظون بنفس المعاملة وفقا للقانون المنظم للسجون".

وأشار إلى أن "سجناء هاتين الفئتين لم يطلهم أي سوء معاملة على الإطلاق، وأن ادعاءهم بكونهم "سجناء سياسيون" هو وسيلة من الوسائل المختلفة التي يلجؤون إليها للضغط على إدارة السجون للحصول على امتيازات على حساب فئات أخرى من السجناء"، مؤكدا أن "المندوبية تأبى الرضوخ لمثل هذه المطالب لأن ذلك يتعارض مع مبدأ المساواة في المعاملة بين السجناء والقانون المنظم للسجون والاتفاقيات الدولية في هذا المجال".

وأضاف أن "الفئة المذكورة أعلاه تستخدم شتى الوسائل لإثارة الانتباه، بما في ذلك الإضراب عن الطعام، وتقديم شكايات كيدية، إما مباشرة أو من خلال وسائل الإعلام، أو حتى عن طريق بعض المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية".

وفي الختام، أكدت المندوبية أن "أولئك السجناء يتمتعون بكافة حقوقهم، مثل الزيارات العائلية، والفسحة ... وكل الرعاية الطبية اللازمة، إما عن طريق أطباء السجون أو المستشفيات العامة، وذلك كلما دعت الضرورة إلى ذلك، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأمراض الخطيرة، والفحوص الطبية الإضافية أو الحاجة إلى الاستشفاء إذا أوصى الطبيب المعالج بذلك".

http://chaabpress.com/news43259.html

جمعيات نسائية ترفع شعار لا لتمرير مشروع قانون فارغ دستوريا وحقوقيا لهيئة المناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز

أضيف في 27 أبريل 2016 الساعة 24 : 21

ندد كل من اتحاد العمل النسائي وفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة و جمعية جسور ملتقى النساء المغربيات و الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء و الائتلاف المدني حول الفصل 19 ، بالمنحى الذي اتخذه النقاش و بالتراجع الخطير عن المكتسبات الدستورية التي حققتها النساء والمغرب بصفة عامة. و جاء ذلك بسبب ما قالوا انه مسارعة الحكومة واغلبيتها في لجنة القطاعات الاجتماعية لتمرير مشروع القانون 14-79المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز, و الضارب عرض الحائط بكل مقترحات الحركة النسائية، وباقي مكونات المجتمع المدني والهيئات الوطنية التي تمت استشارتها من طرف مجلس النواب ورفض الحكومة بشكل منهجي كل تعديلات فرق المعارضة، معتمدة تأويلا غير ديمقراطي وغير مستحضر للحقوق الإنسانية للنساء المنصوص عليها في الفصول 19و164و171 من الدستور وذلك للالتفاف على المكتسبات التي ناضلت من اجلها الحركة النسائية بكل مكوناتها مدعومة بالقوى الديمقراطية.

وعبرت الجمعيات عن رفضها المطلق لهذا الإجهاز على الحق في المساواة كما أقرها **الدستور وعبرت عنها المؤسسات الوطنية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الجمعيات النسائية و الحقوقية. وحملت المسؤولية للأحزاب السياسية التي أخلت بالتزاماتها ووعودها بدعم مقترحات الجمعيات النسائية.

http://www.zoompresse.com/news9042.html

رفاق أربيب يتابعون قضية المعتقلين المضربين عن الطعام بسجن الأوداية بمراكش

وجه رفاق عمر أربيب بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة رسالة إلى وزير العدل والحريات هذه تفاصيلها ..." إلى السادة :وزير العدل والحريات ـ وزارة العدل والحريات ـ الرباط المندوب الوزاري ـ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ـ الرباط **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ الرباط** المندوب العام لإدارة السجون ـ المندوبية العامة لإدارة السجون ـ الرباط....الموضوع: طلب التدخل العاجل من أجل فتح حوار مع المعتقلين المضربين عن الطعام بسجن الأوداية بمراكش قبل حدوث أي كارثة وضمانا لحقهم في الحياة.... تحية طيبة وبعد، ...تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش ، بقلق بالغ الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون على خلفية الأحداث المأساوية لجامعة القاضي عياض والتي اودت بحياة عمر خالق متأثرا بجروحه بالعناية المركزة بمستشفى ابن طفيل بمراكش يوم الاربعاء 27 يناير 2016.

ومعلوم ان المعتقلين دخلوا إضرابا عن الطعام تباعا عبر مجموعات:

المجموعة الاولى بدأت الإضراب عن الطعام يوم 23 مارس 2016 وتتكون من احمد ابعلي، محمد الركيبي، عالي الشرقي، محمد دادا، عمر بيجني، وابراهيم المسيح.

المجموعة الثانية بدأت الاضراب عن الطعام يوم 25 مارس 2016 وتتكون من حمزة الرامي، السالك بابير، عزيز الواحيدي، الوافي الوكاري، ناصر امنكور ومصطفى بوركعة.

المجموعة الثالثة بدأت الإضراب عن الطعام يوم 30 مارس 2016 وتتكون من عمر العجنة والبر الكنتاوي.

وهناك معتقلان على خلفية نفس القضية لم يلتحقا بالإضراب عن الطعام وهما عبد المولى الحافيظي ومراد العروصي.

السادة، إن هذاالإضراب الذي دخل يومه الرابع والثلاثين، حيث أصبحت معه حالة المضربين تنذر بالخطر نظرا للمضاعفات الصحية التي تسبب فيها الإضراب من انخفاض في الوزن، وآلارهاق الشديد، وآلآلام الحادة بالبطن، والإحساس بالغثيان ، وكذلك الاضطرابات المتعلقة بدقات القلب وبالضغط الدموي وبالنوم، ونقل علي الشرقي الى المستشفى حيث قضى يومين في اليوم السابع والعشرين من الإضراب، كما نقل يوم 27 ابريل 2016 كل من عزيز الوحيدي والسالك بابير وإبراهيم المسيح الى مستشفى ابن طفيل بمراكش لتلقي العلاجات الضرورية ، بعدما امتنع المضربون عن تناول الماء والسكر لمدة 48 ساعة تنتهي صباح يوم الخميس 28 ابريل الحالي.

وعليه فإن مكتب فرع المنارة مراكش للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، يراسلكم، السادة:

وزير العدل والحريات، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد المندوب العام لإدارة السجون من أجل:

أولا، التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف بلادنا، وكذا في الدستور المغربي في مادته العشرين، وحتى لايتفاجأ المسؤولون بحدوث فواجع ،كما حدث في إضرابات سابقة .

ثانيا، الإسراع من أجل حمل المسؤولين المعنيين على فتح الحوارمع المضربين ، والتجاوب مع مطالبهم خاصة المنصوص عليها في القواعد النموذجية لمعاملة السجناء الصادرة عن الامم المتحدة

ثالثا ، الإسراع في عرض المعتقلين على محاكمة تتوفر فيها كل ضمانات وشروط المحاكمة العادلة

وفي انتظار التوصل بما يفيد تدخلكم العاجل لإنقاذ حياتهم ، تقبلوا، أيها السادة، عبارات التقدير والاحترام.

http://www.sabahmarrakech.com/details.php?id_texte_menu=10325

تطور أشكال التظاهرات وطرق تنظيمها في المغرب

الرباط – حسن الأشرف 27 أبريل 2016

في المغرب آلاف التظاهرات سنوياً، معظمها اجتماعي. أساليبها وطرق تنظيمها تطوّرت بالترافق مع ازدياد عددها

يخرج المغاربة إلى الشارع من أجل الاحتجاج بمعدل 31 مرة في اليوم الواحد. فقد شهد عاما 2015 و2016 أكثر من 16 ألف تظاهرة واحتجاج بحسب إحصاءات جديدة **أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

تشهد التجمعات والتظاهرات، التي يتعلق معظمها بالملف الاجتماعي، تنامياً مضطرداً يفسره مراقبون بازدياد المطالب لدى كثير من الشرائح الاجتماعية، وارتفاع جرعة حرية التعبير، وازدياد الوعي بالحقوق لدى المواطنين.

يرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي استشاري) إدريس اليزمي أنّ "ازدياد التظاهرات الاحتجاجية، بمختلف أشكالها، مؤشّر صحي على تعافي الجسد الديموقراطي والحقوقي والسياسي في المملكة". ويؤكد أنّ خروج المواطنين إلى الشارع بهدف التظاهر بكلّ حرية، والمطالبة بحقوقهم المختلفة في شتى المجالات، لا يتعين أن يُؤخذ بعين الشك أو يُنظر إليه بمنطق الخوف، بل يجب التعامل معه على أنه أحد التعبيرات الراقية الدالة على المواطنة، بشرط سلمية التظاهرات والترخيص لها من طرف السلطات.

يشير اليزمي إلى أنّ "تنظيم التظاهرات الاحتجاجية، سواء المسيرات أو الوقفات أو الاعتصامات، لا يشكل تهديداً للأمن العام، بل هو عامل يؤشّر إلى نضج المجتمع، إذ يمكنه تصريف احتقانه أو غضبه عن طريق احتجاجات منظمة وسلمية، لها أهداف واضحة ومحددة". يضيف: "بقدر ما تُعَدّ التظاهرات الاحتجاجية عنواناً بارزاً على قبول الدولة بالرأي المخالف واحتضانها للأصوات الغاضبة والمحتجة ومعرفتها بمطالب المواطنين في مختلف الفئات الاجتماعية، بقدر ما يتعيّن على هؤلاء المحتجين أيضاً أن يحرصوا على الحصول على تراخيص وفق ما تنص عليه قوانين التجمعات في المغرب".

تحمل معظم تظاهرات العام الجاري راية المطالب الاجتماعية. أبرزها على الإطلاق احتجاجات طلاب الطب والأطباء والمدرّسين المتدربين. بالنسبة إلى الفئة الأولى، نظم مئات من الأطباء وقفات عديدة في شوارع الرباط، للمطالبة بتحسين أوضاعهم وكذلك التراجع عن "الخدمة الإجبارية" للأطباء في أرياف المملكة.

بخلاف الأطباء الذين سرعان ما خفضت الحكومة رأسها لعاصفة احتجاجاتهم بالتجاوب مع أغلب مطالبهم الآنية، فإنّ احتجاجات المدرّسين المتدربين عرفت زمناً أطول وأكثر تعقيداً، وشهدت شوارع مدن عديدة اعتصامات ووقفات وتظاهرات احتجاجية طوال ستة أشهر تقريباً.

إلى جانب الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين شاركوا في التظاهرات، فإنّ أشكال التظاهرات وطرق تنظيمها تطوّرت أيضاً. من ذلك احتجاجات المدرّسين المتدربين الذين نظموا اعتصاماتٍ شهدت إلقاء أشعار وتبادل تجارب وأفكار. وعرفت تظاهرات أخرى نظمها سكان مدينة طنجة (شمال) شكلاً جديداً من الاحتجاج، تمثل في إطفاء أضواء البيوت مرة في الأسبوع وإيقاد الشموع في الشوارع، وذلك تعبيراً عن غضبهم العارم من فواتير الكهرباء المرتفعة التي تصدرها شركة فرنسية مكلفة بتدبير قطاع تزويد الماء والكهرباء في المدينة.

http://www.alaraby.co.uk/society/2016/4/27/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-1

عبد العزيز قراقي:الفصل التاسع عشر من الدستور بين الفعالية والنجاعة

الدكتور عبد العزيز قراقي

يعتبر الفصل التاسع عشر من الدستور نقطة تحول حقيقية في مقاربة مسألة المساواة بين الجنسين، ووجود هذا الفصل هو ثمرة نضال لكل من يناهض التمييز الذي مورس على المرأة بمختلف أشكاله أي سواء ذلك المعلن في بعض النصوص القانونية، أو المضمر في ثقافة المجتمع حيث استبطنه الأفراد وباتوا يعتبرونه أمرا عاديا لايثير لديهم أي إحراج، ولعل قوة هذا الفصل لا تكمن في كونه أصر على إدماج الحقوق الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، ضمن مجال المساواة، بل كونه سعى إلى وضع خارطة طريق تتمتع بشرعية دستورية تعتبر أن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن يتجاوز ورود المبدأ في صلب الترسانة القانونية، إلى البحث عما هو عملي يسمح بالقضاء النهائي على كافة أشكال التمييز التي تمارس ضد المرأة، وبطبيعة الحال ما هو معمول به في هذا المجال هو استعمال التمييز الإيجابي الذي نصت عليه اتفاقية سيداو، غير أن ذلك لن يقتصر على نوع من الكوطة التي يستشف منها أحيانا منطق المنحة المؤقتة، والتي هي بطبيعتها متجاوزة، إلى البحث عن توظيف المقاربة الكمية كآلية تضمن تحقيق مبدإ المساواة، وهذا ما يجعل المناصفة التي وردت في الفصل المذكور، قوية في مدلولها، ومرغوبا فيها، لكونها بديلا للخيارات التي اعتمدت لحد الآن.

وما يزيد من قوة هذ النص هو كونه وضع آلية للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، رغبة من المشرع في تجسيد النقاش الذي ساد عند وضع الدستور، ولتمكين المجتمع من تغيير عدد من الصور النمطية، التي لم تعد جديرة بالوجود في مغرب يقود اليوم عددا من التحولات على المستوى الإفريقي والعربي، وكذلك لمساعدة مختلف الفاعلين على تملك ثقافة المساواة، وتفعيلها عبر السياسات والقوانين.

غير أن من يعزل هذا الفصل ، خاصة السطر الأخير منه ـ الذي ورد فيه " وتحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز." ـ قد يفهم أن هيئة المناصفة مكلفة بما ورد في في الفقرة 11 من الديباجة حيث تم حصر كافة أنواع التمييزأي " بسبب الجنس أو اللون ، أو المعتقد أو الثقافة..." غير أن هذه القراءة أخشى أن لا تكون سليمة للاعتبارات التالية:

1. إن قراءة الدستور تتطلب اعتماد مقاربة شمولية تنظر إلى كافة الفصول في ترابطها وتكاملها، وهو ما يقتضي لاستكمال قراءة الفصل التاسع عشر ربطها بالفصل 164، حيث أن قراءته بشكل متأن تفيد أن هيئة المناصفة ذات ولاية خاصة محددة في مجال "مكافحة" التمييز ضد المرأة بمختلف أنواعه، **في حين أن الولاية العامة في نفس المجال تعود إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

2. صعوبة تفسير مواد الدستور بعيدا عن السياق الذي أعد فيه، وعما يسمى بفلسفة المشرع التي تستحضر المطالب و النقاشالسائد قبل وأثناء إعداد الدستور، وهو نقاش حضرت فيه بحدة قضايا المساواة بين الجنسين بحدة.

3. لفهم مضامين الفصل التاسع عشر ومهام هيئة المناصفة يجب ربط آخر جملة فيه وهي " مكافحة كل أشكال التمييز" بأول جملة، و التي حرص المشرع الدستوري على أن يبدأها بتمتع الرجل والمرأة بكافة الحقوق على قدم المساواة، ومن ثم فإن التمييز الوارد في الفصل محدد نوعه.

لكل ذلك فإن إغراق هيئة المناصفة باختصاصات أخرى غير تلك التي تهم التمييز ضد المرأة من شأنه أن يبتعد عن روح الدستور، وأن يخرج إلى الوجود هيئة ستحول قضية من قضايا المجتمع الجوهرية إلى قضية لا تعتبر أولوية، وهذا سيعتبر بمثابة تفوق رأي يذهب إلى أن إخراج كافة الهيئات التي نص عليها الدستور، قد يكلف مالية الدولة الكثير وقد يحدث تضخما مؤسساتيا، وإذا ما تحققت هذه المقاربة التي باتت تغري العديدين، فإنها تعتبر بمثابة تضحية بالفعالية في سبيل النجاعة.

أنفاس بريس : عبد العزيز قراقي أرسل إلى صديق

http://anfaspress.com/index.php/en/item/33343-2016-04-27-22-04-38

منظمات وشخصيات حقوقية مغربية تطالب بتوسيع صلاحيات المينورسو لحماية الصحراويين بالارض المحتلة

الخميس, أبريل 28, 2016 أهم الاخبار , حقوق الانسان

كوبنهاكن 28 ابريل 2016 (وكالة المغرب العربي للانباء المستقلة). دعت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان التي تضم قرابة 80 منظمة ومؤسسة وشخصية حقوقية من 30 بلدا، من ضمنها المغرب، ممثلا **بإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، كعضو فخري، إلى جانب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وفضاء الجمعيات والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، المنتسبين إلى الشبكة كأعضاء منتظمين، دعت أعضاء مجلس الأمن الدولي، الى ضرورة توسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

وطالب ميشال طوبيانا، الناشط الفرنسي ورئيس الشبكة المعروفة باسم ""euromedrights، ويوجد مقرها بكوبنهاكن الدانمركية، مجلس الأمن أيضا بتجديد عهدة بعثة "المينورسو"، وهي البعثة التي أقدم المغرب على تقليص مكونها المدني والسياسي كـ"مدنيّين غير مرغوب فيهم" في العيون المحتلة، مع وقف المساهمة المالية الإرادية التي دأبت الرباط على تقديمها ضمانا لاشتغال الهيئة؛ وذلك في سياق الردّ على تصريحات بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، والتي وصف فيها تواجد المغرب بالصحراء الغربية بـ"الاحتلال".

الدياسبورا الإفريقية..موضوع منتدى مهرجان الصويرة

الأيام 17:30 242016/04/27

تستعد مدينة الصويرة لاحتضان مهرجان "كناوة وموسيقى العالم"، ما بين 12 و15 ماي المقبل، وضمن فعاليات الدورة 19 للمهرجان، يحتضن فندق "أطلس الصويرة" منتدى حقوق الإنسان صباح يومي 13 و 14 من نفس الشهر.

واختار منظمو المهرجان في الدورة 19 منه، تخصيص الدورة الخامسة من المنتدى للحركية الإفريقية حول موضوع، "الدياسبورا الإفريقية: الجذور، الحركية والإرساء".

وسيكون هذا الفضاء، الذي ينظمه مهرجان كناوة وموسيقى العالم **بشراكة مع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"**، المخصص للحوار والتفاعل فرصة للانكباب على الإسهامات التي قدمها الشتات لفائدة إفريقيا، وللتفكير في التحولات الجديدة المترتبة عنها.

وفي إطار الاستمرارية لهذين اليومين المخصصين للتبادل الدقيق والتعددية، سيتطرق المنظمون هذه السنة لقضية متجذرة في التاريخ الإفريقي وراهنة في ذات الآن، ألا وهي الحركية الإفريقية وتبعاتها المتعددة.

وسينتظم المنتدى حول أربعة محاور رئيسية، تتوزع على صباحيتين، الصبيحة الأولى يوم 13 ماي، ستكون الجلسة الأولى فيها عن "الكونية الإفريقية"، أما الصبيحة الثانية يوم 14 ماي فستكون عن "نساء إفريقيات: الإسهامات و التحولات"

سيهتم أحد محاور المنتدى بالمسألة الثقافية والفنية من خلال إبراز عرض كفاءات وإشعاع العوالم الثقافية الإفريقية، وذلك بفضل إسهام الدياسبورا وكذا إشعاعها على الثقافات الأخرى وتلميع صورة إفريقيا في بلدان الاستقبال.

http://www.alayam24.com/articles-22973.html

بضغط من هيئات نسائية.. تأجيل مناقشة قانون الحقاوي للمناصفة لأجل غير مسمى

الأيام 242016/04/27 23:47

تأجل اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية، بمجلس النواب، حول مشروع قانون "هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز"، الذي عكفت عليه وزيرة الاسرة والتضامن والشؤون الاجتماعية، منذ ثلاث سنوات، إلى أجل غير مسمى.

واستأنفت لجنة الشؤون الاجتماعية، بمجلس النواب، اجتماعها اليوم الاربعاء، بعد ان انطلق مساء أمس الثلاثاء، برئاسة رئيس المجلس، محمد رشيد الطالبي العلمي، واستمر لساعتين ونصف، دون ان تقدر اللجنة على المرور للتصويت على الصيغة الجديدة من مشروع القانون.

وواجهت بذلك، الوزيرة بسيمة الحقاوي، وابل انتقادات من لدن برلمانيات عن أحزاب المعارضة، تمثل في نفس الوقت هيئات نسائية، حيث اعتبرت مشروع القانون "نكسة" على المكتسبات الحقوقية للحركة النسائية بالمغرب.

وقالت ميلودة حازب رئيسة فريق "الاصالة والمعاصرة" في مجلس النواب لـ"الايام24" ان جميع الهيائات النسائية، تجمع على ضعف مشروع القانون، معربة في السياق ذاته، عن استغرابها من اصرار وزيرة الشؤون الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، على إخراجه.

وأوضحت ان فرق المعارضة، من المرتقب ان تصيغ عريضة مشتركة ضد مشروع القانون، **ومن أجل احالته في الأن ذاته على المجلس الوطني لحقوق الانسان، لإبداء الرأي فيه.**

ومن جهى أخرى، أعلنت الجمعية المغربية لمناهضة العنف، وفدرالية رابطة حقوق النساء، عن ندوة صحفية، يوم صباح غد الخميس، بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية، بالرباط، من أجل تحديد موقف "حازم" إزاء مشروع قانون الحقاوي للمناصفة.

http://www.alayam24.com/articles-22993.html

الناسخ والمنسوخ في تقرير بان كي مون

27 أبريل, 2016 10:11:00

صدر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والمقدم أمام مجلس الأمن بخصوص الوضع في الصحراء، في سياق توتر العلاقة بينه وبين المغرب. هذا الأخير اتهمه بعد زيارته للجزائر ومنطقة بئر لحلو، بعدم حياده وانحيازه، مما جعل اثار هذه العلاقة المشنجة تنعكس على مضامين التقرير.

وفي هذا الصدد يمكن تسجيل ملاحظات بخصوص التقرير الأممي:

الناسخ والمنسوخ:

حاول التقرير تبخيس كل جهود المقدمة من قبل المغرب كالمشاريع التنموية والأموال المرصودة لذلك، وأيضاً لخطاب محمد السادس بالعيون، والاستقبال الجماهيري الذي حضي به، والنموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى كل المبادرات والواردة بالفقرة 10، بنسخهاعبر إدراجه لرسالة وصلته من قبل زعيم "البوليزاريو"، يصف كل ذلك بالعمل الاستفزازي.

ونفس الشيء بالنسبة للانتخابات الجماعية التي نظمت في 4 شتنبر 2015، إذ لم يوليها أهمية، في مقابل تضخيمه لمؤتمر "البوليزاريو" وتقديم أرقام وإحصائيات حول عدد المشاركين وجدول أعمال المؤتمر والبلاغ الصادر عنه، عقب انتهاء أشغاله، والذي اتهم المغرب بـ"التعنت"، بل وأعطى نتائج انتخاباته التي زكت عبد العزيز بصفته أمين عاماً، كما ورد ذلك في الفقرة 13 من التقرير، وكأن أمين العام للأمم المتحدة يريد بذلك إضفاء الشرعية الدولية على نتائج هذا المؤتمر.

ونلاحظ أيضاًالتبخيس من المجهود المغربيةفي الباب المخصص للأنشطة الفنية العسكرية والأمنية بالصفحة 10 من التقرير، الذي يتحدث فيه عن مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يقوم بها الجيش الملكي المغربي، من أجل ضمان استمرار عمل البعثة والتزاماته بإزالة الألغام والحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة بتصديه لشبكات التهريب والإرهاب، حيث يضع في مقابل ذلك كله رسالة وصلته دائماً من زعيم "البوليزاريو" يندد فيها ويحتج على المغربكما ورد ذلك في الفقرة 32.

وعلاقة بالوضع الحقوقي،الذي يقر فيه بكون المغرب اتخذ عدة إجراءات لحماية حقوق الانسان بالمنطقة **من خلال لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والداخلة**، وأيضاً لزيارة ممثلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وانفتاح المغرب على نظام الاجراءات الخاصة التابع لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، والمصادقة على البروتوكول الاختيار لمناهضة التعذيب، كذا دمج الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضمن ولاية المجلس الوطني لحقوق الانسان، واعترف بكون المغرب استقبل 34943 أجنبي من 120 بلد يمثلون منظمات حقوق الإنسان وديبلوماسيين وصحافيين، إلا أن كل ذلك يقوم بمحوه بجرة قلم على أساس أن رسالة وصلته مرة أخرى من زعيم "البوليزاريو" تقول بـ"وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" وإدراجه في التقرير مزاعم – هكذا سماه مزاعم لم يتمكن حتى من التأكد من صحتها– تعرض نشطاء لاعتقالات تعسفية ومحاكمات غير عادلة (الفقرة68).

بعد تقديم الأمين العام للصورة السوداء حول الوضع الحقوقي بالمنطقة، يقدم في المقابل صورة وردية بناء على زيارته لمخيمات تندوف، ويعلن أن اللاجئين يتمتعون بحرية التنقل وحرية التعبير والرأي وحرية تأسيس الجمعيات والحق في التظاهر ... كما يقلل من مسألة الرق ويعتبرها مجرد مزاعم ... إلا أن السيد بان كي مون يسقط سهواً في الفقرة 82 التي يتعرف فيها، أنه خلال لقائه بزعيم "البوليزاريو" أثار حالات ثلاث شابات، أفيد عن قيام أسرهن باحتجازهن ضد إرادتهن، مبرزاً أن عبد العزيز وعده بتسوية هذه المشكلة.

التكهنات ما بعد 20 مارس:

يتحدث التقرير عن فترة زمنية ممتدة إلى غاية 31 مارس 2016، ويتوزع على 104 فقرة، وقد خصص لموضوع طلب المغرب للمكون السياسي ببعثة "المينورسو" مغادرة المغرب 15 فقرة وأربع توصيات من أصل 17 توصية، وكلها ملاحظات يتحدث فيها الأمين العام عن توقعاته لولاية ومهام البعثة مستقبلاً، أي خصص 89 فقرة لسنة كاملة و15 فقرة لـ10 أيام، وهي مدة غير كافية لتقييم أثار هذا الانسحاب.

وجل تكهنات الأمين العام، تحاول ربط ضعف المكون السياسي على الأمن والاستقرار بالمنطقة، ويوهم قارئ التقرير أن بعثة "المينورسو" هي من تقوم بحماية العالم من الخطر الإرهابي وهي من تفكك الخلايا الإرهابية.

تجاهل وقائع لها دلالات

الجلسة البرلمانية الاستثنائية: تجاهل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الجلسة البرلمانية الاستثنائية التي عقدت بتاريخ 12 مارس 2016، والمنددة بتصريحاته أثناء زيارته للجزائر، وهذه الجلسة تعتبر في هرم السلطة المغربية ثالث مؤسسة دستورية وتضم تمثيلية ساكنة الصحراء.

فقلل بان كي مون من أهمية هذه المبادرة في مقابل لا يبخل عن ذكر مضمون أي رسالة من الرسائل العشر التي وصلته من زعيم "البولزاريو".

المناورة العسكرية: كما تجاهل الأمين العام ذكر المناورة العسكرية بالذخيرة الحية التي قام بها ما يسمى بـ"الجيش الوطني الصحراوي" بتاريخ 29 مارس 2016، بالمنطقة العازلة والمنزوعة السلاح قرب منطقة بئر لحلو، وهي ممارسة خطيرة ومستفزة وتضرب بعرض الحائط جميع تأويلات الاتفاق العسكري رقم1.

وفي علاقة بالاستفزاز العسكري، فإن أمين العام لم يقف كثيراً عند التصريحات الخطيرة لقيادة جبهة "البولزاريو" والمتعلق بالعودة لحمل السلاح، كما ورد في الفقرة 11، إذ صرح عبد العزيز المراكشي رسمياً أن الجبهة لا تستبعد استئناف النزاع المسلح.

ختاماً:

هذه مجرد ملاحظات ضمن ملاحظات أخرى، استثمر فيها بان كي مون مفردات وتقنيات لصياغة تقرير على مقاس "البوليزاريو".

http://www.lakome2.com/opinion/13677.html

الصحراء..مجلس الأمن يتجه لقرار يدعم إعادة المينورسو

قال مصدر مغربي مأذون لموقع "للجلة24" إن هناك الكثير من التقدم في مشروع القرار الذي سيصدر عن مجلس الأمن بخصوص ملف الصحراء.. إذ من المنتظر أن يتم التصويت يوم الجمعة 29 أبريل صباحاً، حسب توقيت نيويورك.

كان من المستحيل معرفة المزيد من مصادر رسمية مغربية اليوم الأربعاء، لكن الشيء الوحيد المؤكد أن هناك تعبئة قوية للدبلوماسية المغربية والدولة المغربية لمواجهة الخصوم.

وحصل "للجلة24" أيضاً من وفد مغربي رفيع المستوى، حل من الأحد إلى الثلاثاء بوانشطن، أن اتصالاته ساعدت على تليين موقف الولايات المتحدة الأميركية، الذي كان في الأيام الماضية، جامداً جداً بخصوص بعثة المينورسو والصحرا ودعم الأمين العام للأمم المتحدة.

ووفق نبيل أبي صعب، وهو مراسل متتبع للموضوع بشكل جيد ومعتمد لدى الأمم المتحدة، فقد نشر على موقعه ما اعتبر مشروعاً للقرار الذي سيصوت عليه مجلس الأمن، الجمعة 29 أبريل، هذا المشروع هو على الأرجح نفسه الذي نشر الأربعاء، هذا المشروع يمكن أن يخضع لتغييرات بعد المشاورات الثنائية في الكواليس.

هذا النص مقبول، يتوافق ويطابق عدة بنود سبق أن حصلنا عليها من مصدر مغربي، لكن تبقى صحته غير مضمونة.

ننشر هذا النص من باب الإخبار فقط، وهي ترجمة غير رسمية، ويتضمن عدداً من النقاط إيجابية للمغرب، مثل الاعتراف بالجهود المغربية في مجال حقوق الإنسان، مع ذكر عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتأييد مخطط الحكم الذاتي، وطلباً لإحصاء اللاجئين في تندوف.

في المقابل هناك بعض النقاط أقل إيجابية، منها بالخصوص الدعم القوي للأمين العام للأمم المتحدة وكريستوفر روس، وطلب مواصلة عملهما لـ12 شهراً المقبل، وطلب تقرير من بان كي مون قبل نهاية ولايته، وإعادة العنصر المدني لبعثة المينورسو في غضون 120 يوماً.

هذا النص، الذي نشر أمس الأربعاء 27 أبريل بعد الزوال، ليس نسخة نهائية، إذ النسخة النهائية التي ستعرض للتصويت من طرف أعضاء مجلس الأمن قد تكون مختلفة.

ويستحضر هذا النص حرية المناورة لبعثة المينورسو، كما أن جولة المحادثات القادمة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ستكون "بحسن نية ودون شروط مسبقة" وهو مصطلح سبق لبان كي مون أن استخدمه.

النص الذي ننشره بتحفظ، من المؤكد ليس هو النص الذي سيكون مقبولاً من طرف المغرب، لأنه يفتح الباب أمام تفسيرات وتأويلات، ويعطي الكثير من هامش مهماً للمناورة للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي الذي أثبت تحيزه ويمكن أن يغير معطيات المفاوضات وبالتالي سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار للمنطقة بكاملها. هذا رابط النص

http://medias24.com/ar/NATION/9317.html

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بندوة بتاونات يقول:لايمكننا أن نتقدم بهذا البلد ونصف المجتمع خارج دائرة القرار وخارج إدارة الشأن العام

2016/04/27 يونس لكحل

نظمت جريدة ''صدى تاونات'' وحركة ''الطفولة الشعبية''فرع تاونات وبتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس ندوة فكرية في موضوع '' دور الإعلام في التربية على المناصفة '' وذلك مساء يوم 23 من شهر ابريل 2016 . الندوة الفكرية حضرها محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والاستاذ عبد المجيد المكني رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والحقوقي والصحافي بجريدة'' الاتحاد الاشتراكي'' مصطفى العراقي ، وادريس الوالي الإعلامي والحقوقي مدير جريدة ''صدى تاونات'' ، بالإضافة إلى ياسير البراهمي عضو المكتب التنفيذي لحركة الطفولة الشعبية ورئيس فرعها بتاونات.

فعاليات مهمة تابعت ندوة المناصفة بتاونات ومنها البرلماني علي العسري ورئيس جماعة مزراوة

قاعة الندوات عرفت حضور عدد من المهتمين والباحثين والطلبة و التلاميذ تفاعلوا مع المقاربات الحقوقية المتعددة في تشريح و تفكيك قضية محورية همت الدور المهم والذي من الممكن لوسائل الإعلام القيام به بكل مسؤولية وتجرد و المتعلق بالتربية على قيم المناصفة و تبليغها إلى الناس حتى يتحقق البعد الحقوقي الصرف والمتعارف عليه كونيا بعدد من الاتفاقات و المواثيق الدولية الشمولية في مجال حقوق الإنسان. كما كان للتقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 20 -10-2015والمتعلق بوضعية المرأة والمساواة والمناصفة في المغرب أهمية قصوى استحضرها المنظمون،بالرجوع إلى أن التقرير المذكور قام على مجموعة من المعطيات الإحصائية فيما يتعلق بأشكال التمييز التي تعاني منها المرأة في مجالات القانون والصحة وما هو اجتماعي و سياسي واقتصادي والثقافي ،مع تسليطه للضوء على السياسات العمومية وأثارها السلبية على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

جانب من الضيوف الذين تابعوا الندوة

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد على المقترحات المقدمة من طرف المجلس لإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ،وتوصياته بجعلها ضمن إطارها الدستوري كهيئة لحماية حقوق الإنسان بالمغرب وبما يتماشى مع احترام الحقوق والحريات المشار إليها في الفصل 19 من الدستور .

المتحدث قال بأنه على قناعة بأننا لايمكننا أن نتقدم بهذا البلد ونصف المجتمع خارج دائرة القرار وخارج إدارة الشأن العام ولا يتمتع على مستوى القدر وعلى قاعدة المساواة بالحقوق أسوة بما يتمتع به الرجال .كما أكد الأمين العام على أن مقترحات المجلس تطرقت لما اسماه الإدراج الحرفي لتعريف التمييز ضد المرأة كما تم التنصيص عليه في المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب ، لكن المشروع الذي ورد من طرف الوزيرة الحقاوي لا يتضمن أي تعريف للتمييز على الإطلاق مما سيتسبب في صعوبات كبيرة على مستوى الولاية والاختصاص، مشيرا إلى أن الهيئة لها الحق في التنصيب كطرف مدني في الدعاوى إذا أقيمت من طرف النيابة العامة بشأن حالات التمييز المندرجة بمجالات اختصاصاتها . هذا و قال المتحدث بان الهيئة من اختصاصاتها إعداد التوصيات للسلطات العمومية وغيرها من الفاعلين المحليين من خلال اقتراح إصلاح القوانين على أساس تحليل الشكايات وتقييم مسلسل التسويات ، بالإضافة إلى السهر على تتبع حالات التمييز ، معربا بأن المجلس يوصي بإفراد مادة خاصة في صلاحيات الهيئة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وذلك يقتضي بحسب الأمين العام نقل الفقرة الأولى من المادة 2 من الشروع إلى المادة الجديدة المقترحة من خلال إبداء رأيها في كل قضية يعرضها عليها الملك .

فعاليات مدنية يتوسطها الصبار والعراقي والمكني والوالي

ذ.عبد المجيد المكني رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان جهة فاس مكناس قال من جهته بأن قضية الإعاقة من الضروري الإشارة إليها في مسألة المناصفة و مكافحة أشكال التمييز بالرجوع إلى كون المرأة المعاقة تعيش تمييزين أولهما بكونها امرأة وثانيهما كونها معاقة مشيرا إلى أن عدد من الجمعيات النسائية غالبا ما تتناسى ذلك ، هذا بالإضافة لما تعانيه في الأسرة من تمييز و عدم اهتمام . واعتبر الهيئة كبداية لرفع الحيف على هذه الفئة وما يطالها من تمييز مما يحد من مشاركتها الاجتماعية ، فالهيئة بتعبيره ستشكل آلية أساسية لإنصاف المرأة المعاقة وإعطائها مكانتها تحقيقا للمساواة بين المواطنين.

أعضاء حركة الطفولة الشعبية يتوسطهم الصبار والعراقي بتاونات

الأستاذ إدريس الوالي في مداخلته أكد على الدور المهم الذي لا بد لوسائل الإعلام القيام به في مجال التعريف بحقوق الإنسان و التربية عليها مستشهدا بما قدمته جريدة"صدى تاونات" في تجربتها الإعلامية المتميزة والتي دامت أكثر من عقدين من الزمن كمنبر إعلامي جهوي فعال ومسؤول يكرس إعلام القرب .كما اعتبر بأن التربية على قيم حقوق الإنسان و خصوصا في مجال المناصفة من منطلقات نوعية يعتبر أساس كل تطور في مجالات عدة أو تعتبر بحق منطلقا لمجتمع متوازن حر وديمقراطي .

محمد الصبار وإدريس الوالي وفعاليات محلية

وفي مداخلته تحدث ذ.ياسير البراهمي عضو المكتب التنفيذي لحركة الطفولة الشعبية ورئيس فرعها بتاونات عن دور الإعلام في التربية على حقوق الإنسان بشكل عام و على المناصفة بشكل خاص و ذلك من خلال الوقوف على ابرز التجارب الناجحة في نشر قيم المساواة و عدم التمييز ، مشيرا إلى أن الندوة الفكرية تأتي في سياق تخليد حركة الطفولة الشعبية الذكرى 60 لتأسيسها كجمعية تهدف إلى التربية على المساواة و حقوق الإنسان ، بعدما امن مؤسسوها منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي بكون أن احد دعائم بناء مجتمع جديد يتمثل في المساواة .

عدد من المتدخلين بالندوة تحدثوا عن الدور المهم والذي من الواجب على الإعلام القيام به فيما يخص التعريف بقضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في المجتمع بما يتماشى ودستور المملكة ، بالإضافة إلى الالتزامات الدولية و الاتفاقيات الموقع عليها في هذا الإطار مع التأكيد على تماهي دولة الحقوق و الحريات و تحقيق المجتمع المتطور و المندمج ضمن ديمقراطية تشاركية ، ليعتبر البعض بأن مشروع القانون بإحداث الهيئة يعد مدخل مهم في تنزيل دستور 2011و خصوص في ما يتعلق بمادته 19 ، لكن البعض الآخر نبه لعدد من المنزلقات و أشار إلى رفض عدد من الجمعيات النسائية و الحقوقية لمشروع القانون وما تضمنه من تجاوزات .

الدورة الرابعة لمهرجان أسا الوطني للسينما والصحراء ما بين 12 و15 ماي المقبل

نشرت بواسطة :محمد وحيكتب في : 27 أبريل، 2016

تعلن جمعية مهرجان أسا للسينما والمسرح بإقليم أسا الزاك عن تنظيم الدورة الرابعة لمهرجان أسا الوطني للسينما والصحراء في الفترة الممتدة ما بين 12 و15 ماي الجاري تحت شعار "سينما الصحراء وسؤال الثقافة ".

ويهدف هذا المهرجان المنظم **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووزارة الاتصال، وبدعم من السلطات المحلية والمجالس المنتخبة بجهة كلميم وادنون ومؤسسات عمومية وخاصة الى المساهمة في نشر وترسيخ ثقافة سينمائية بالمنطقة والتعريف بآخر الانتاجات السينمائية الوطنية وتقريبها من الاوساط الصحراوية وتشجيع الشباب على انتاج الاعمال السينمائية الحاملة للقيم الإنسانية النبيلة.

وستتبارى على جوائز المسابقة الرسمية للمهرجان 10- حسب ادارة المهرجان – أفلام قصيرة وطنية حول موضوع سينما الصحراء وما يتعلق بقضايا المجتمع بالمغرب الصحراوي .

وستعرف هذه الدورة حضور ومشاركة ممثلين ومخرجين ونقاد ومدراء مهرجانات سينمائية وفعاليات فنية وثقافية من دول تونس ومصر وفلسطين وموريتانيا والجزائر والمغرب ،من خلال تقديم عروض لأفلام مغربية وعربية طويلة.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة السينمائية، أنشطة موازية ومسابقة أفلام الهواة الخاصة بالأندية السينمائية للمؤسسات التعليمية بالإقليم ، وتنظيم ورشات في مجالات الإخراج السينمائي والتصوير والمونتاج والسيناريو و إقامة معارض للكتب السينمائية والتراث التاريخي للمنطقة وللصور الفوتوغرافية والفنون التشكيلية ، وتنظيم ندوة وطنية حول موضوع: "سينما الصحراء وسؤال الثقافة والتنمية "، فضلا عن توقيع كتب و إصدارت حديثة، وعقد لقاءات فنية، وتنظيم سهرات تراثية من تنشيط فرق محلية وجهوية ووطنية .

http://www.jihatepress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3/

SAHARA: LE PROJET DE RÉSOLUTION DU CONSEIL DE SÉCURITÉ RECONDUIT LE STATU QUO

Par Ziad Alami le 28/04/2016 à 10h25 (mise à jour le 28/04/2016 à 10h56)

Le projet de résolution du Conseil de sécurité, présenté par les Etats-Unis, et dont le vote est attendu ce vendredi ou samedi, maintient le statu quo au Sahara et appelle au retour à un statut «pleinement opérationnel» de la Mission. Il affirme prendre note de la proposition d'autonomie marocaine.

Le Conseil de sécurité a opté pour une solution de compromis où il n'y a ni vainqueur ni vaincu. C'est ce qui ressort du projet de résolution, présenté par les Etats-Unis, amendé par les 15 membres du Conseil, et dont Le360 détient copie. Dans le préambule de ce projet de résolution, dont le vote est attendu ce vendredi ou samedi, le Conseil affirme «prendre note de la proposition d'autonomie présentée le 11 avril 2007 au secrétaire général de l'ONU» saluant, par la même occasion, «les efforts crédibles et sérieux» déployés par le royaume du Maroc pour trouver une solution politique mutuellement acceptable au conflit du Sahara.

Le Conseil de sécurité, sur ce point précis, rend justice au Maroc en soulignant le bien-fondé de l'offre d'autonomie marocaine, envers et contre le vœu du secrétariat général de l'ONU qui a tenté en vain de faire l'impasse sur l'initiative marocaine en cautionnant la thèse de la partie adverse en qualifiant le Sahara de «territoire occupé», lors de son voyage à Tindouf et à Alger (du 4 au 7 mars dernier).

Sur ce registre, le Conseil de sécurité, dans le draft américain revu et corrigé, recadre le SG de l'ONU, et son Envoyé personnel pour le Sahara Christopher Ross, et appelle les parties au conflit à «faire preuve d'un esprit de réalisme et de compromis». Une allusion claire à la partie adverse qui continue de se cramponner à la thèse de «l'indépendance», jugée "irréaliste" et "irréalisable par le prédecesseur de Christopher Ross, le diplomate hollandais Peter van Walsum.

Dans ce même esprit de compromis, et sur la question de la Minurso, point de litige entre le Maroc et le secrétariat général de l'ONU, le Conseil de sécurité souligne le «besoin du retour à un statut pleinement opérationnel» de la mission de l'ONU au Sahara occidental».

Remarquez que le Conseil utilise l'expression «besoin du retour à un statut pleinement opérationnel» de la Minurso évitant soigneusement l'usage de tout élément contraignant à l'égard du Maroc, et ne spécifiant pas forcément le retour du même contingent de 84 fonctionnaires de la Minurso expulsés en mars dernier par le Maroc. Le Conseil de sécurité appelle ainsi au rétablissement du statut quo prévalant avant le déclenchement de cette crise suscitée autour de la Minurso.

Seulement voilà, le Conseil, qui proroge le mandat de la Minurso pour une année supplémentaire (jusqu'en avril 2017), demande au SG de l'ONU de présenter un rapport dans quatre mois (bien 4) à compter de ce 28 avril, pour s'assurer du «retour au statut pleinement opérationnel» de la Minurso. A défaut, le Conseil demandera au SG de l'ONU de faire des propositions pour faciliter l'aboutissement à cet objectif.

Par ailleurs, le Conseil de sécurité réaffirme le besoin pour les parties au conflit de respecter pleinement l'accord de cessez-le-feu conclu en début octobre 1991, demandant aux parties d'interagir positivement avec les opérations de la Minurso en s'engageant à assurer la sécurité du staff de la mission déployé de part et d'autre.

Pour des négociations intenses et substantielles

Le projet de résolution du Conseil de sécurité appelle les parties à mener des négociations intenses et substantielles, conformément aux résolutions du Conseil de sécurité 1754 (2007) et 1813 (2008), pour trouver une solution politique mutuellement acceptable au conflit.

Insistant sur la nécessité de négociations de bonne foi et sans conditions préalables, le Conseil de sécurité exhorte les parties à faire preuve de «réalisme et d'esprit de compromis» dans la quête d'une issue au différend saharien, appelant à prendre en considération les efforts déployés depuis 2007, année à laquelle s'est enclenché le processus de négociations à Manhasset, banlieue new-yorkaise, sur la base de l'Initiative marocaine pour octroyer un statut d'autonomie au Sahara.

A cet effet, le Conseil de sécurité incite les parties et les pays voisins à œuvrer de manière à faire avancer le processus de négociations, en soutenant matériellement les mesures de confiances initiées par les Nations unies, notamment la facilitation de l'échange de visites entre les familles établies à Tindouf et dans les provinces sahariennes.

Parmi ces mesures, figure également le renforcement du programme d'aide alimentaire à la population de Tindouf. Sur ce registre, -et c'est une première-, le Conseil de sécurité appelle à s'assurer de la "destination" de l'aide humanitaire qui n'arrive souvent pas aux ayants-droit, en l'occurrence la population des camps de Lahmada Tindouf.

Sur le volet des droits de l'Homme, le projet de résolution encourage les parties à coopérer pleinement avec la communauté internationale pour développer et mettre en place des «mesures indépendantes et crédibles pour assurer le respect total des droits de l'Homme».

Sur ce front, le projet de résolution Conseil affirme prendre note des «pas franchis par le Maroc» pour le respect des droits de l'Homme **à travers les antennes du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** à Dakhla et Laâyoune.

http://www.le360.ma/fr/politique/sahara-le-projet-de-resolution-du-conseil-de-securite-reconduit-le-statu-quo-70217

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTE LE ROI MOHAMMED VI
FESTIVAL D'ESSAOUIRA
Gnaoua
Musiques du Monde
19 ème ÉDITION
DU 12 AU 15 MAI 2016
DES RESIDENCES AFRICAINES
• MAÂLEM ABDESLAM ALIKANE ET SONGHOY BLUES (MAROC/MALI)
• LA RELÈVE : ENFANTS DE MAHMOUD GUINEA ET DOUDOU N'DIAYE ROSE PERCUSSIONS ORCHESTRA (MAROC/SÉNÉGAL)
ET DES FUSIONS TOUJOURS AUDACIEUSES
• MAÂLEM MOHAMED KOUYOU & JEFF BALLARD TRIO (MAROC/USA)
• MAÂLEM HASSAN BOUSSOU & JAMAALADEEN TACUMA (MAROC/USA)
• LAS MIGAS & MEHDI NASSOULI TRIO (ESPAGNE/MAROC)
• MAÂLEM ABDELKÉBIR MERCHANE & ISSAOUA DE FÈS (100% MAROC)
SUR LES GRANDES SCENES, LES TONALITES SE MULTIPLIENT A L'INFINI
• RANDY WESTON • JAMAALADEEN TACUMA • CHRISTIAN SCOTT
• JEFF BALLARD TRIO • BLITZ THE AMBASSADOR • HASSAN HAKMOUN
• MAÂLEM OMAR HAYAT • JABA & FRIENDS • HOBA HOBA SPIRIT • N3RDISTAN
• RACHIDA TALAL • OUDADEN • MOHAMED DERHAM AVEC NABIL KHALIDI, MÂLEM MUSTAPHA BAQBOU ET OMAR SAYED ...
DES HOMMAGES POUR LA MEMOIRE
MÂLEM MAHMOUD GUINEA • TAYEB SADDIKI • DOUDOU N'DIAYE ROSE
Retrouvez toute la programmation et l'info billetterie sur festival-gnaoua.net
#gnaoua live
Vol Royal Air Maroc Casablanca/Essaouira
Départ de Casablanca le vendredi 13 mai à 17h45 Retour le dimanche 15 mai à 19h20.
CHRISTIAN SCOTT
HASSAN HAKMOUN
RANDY WESTON
MAÂLEM HAMID EL KASRI
BLITZ THE AMBASSADOR
JAMAALADEEN TACUMA
JEFF BALLARD TRIO
SONGHOY BLUES
RACHIDA TALAL
HOBA HOBA SPIRIT
JABA & FRIENDS
LAS MIGAS
FORUM
"DIASPORAS AFRICAINES : RACINES, MOBILITÉS, ANCRAGES"
LES 13 ET 14 MAI 2016 - DE 9H30 À 13H30
EN PARTENARIAT AVEC LE CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Produit et organisé par
Partenaires institutionnels
Sponsors
SPONSOR OFFICIEL
Maroc Telecom
Partenaires média officiels
Partenaires
Partenaires média

Sahara. Nouvelle journée de tractations serrées à l'ONU

"Il y a eu beaucoup de progrès dans le projet de résolution. Le texte reste en négociation", a déclaré une source autorisée marocaine à Médias 24. Le vote est attendu pour vendredi 29 avril en fin de matinée newyorkaise, au plus tôt.

Il était impossible d'en savoir davantage de source officielle marocaine, ce mercredi soir 27 avril. La seule certitude, c'est la forte mobilisation de la diplomatie marocaine et de l'Etat marocain pour contrer les menées anti-marocaines.

Médias 24 peut également révéler qu'une délégation marocaine de haut niveau a séjourné à Washington du dimanche au mardi inclus. Ses contacts ont contribué à assouplir la position américaine, qui a été au cours des jours précédents, très rigide sur la Minurso, sur le Sahara et sur le soutien au secrétaire général.

Un reporter, généralement bien informé, accrédité aux Nations-Unies, Nabil Abi Saab, publie sur son blog ce qu'il présente comme le draft de la résolution qui sera soumise au vote vendredi 29 avril. Ce draft est probablement celui de mercredi. Le texte pourrait subir de nouvelles modifications, après des consultations bilatérales en coulisses.

Ce texte est plausible. Il est conforme à plusieurs éléments que Médias 24 a obtenus de source marocaine. Mais son authenticité n'est pas garantie.

Nous le publions à titre informatif, dans une traduction non officielle. Certains points qu'il comporte sont favorables au Maroc, comme la reconnaissance des efforts marocains en matière de droits humains, la mention du travail du CNDH, la mention appuyée au plan marocain d'autonomie, la demande pressante de recenser les réfugiés de Tindouf.

Par contre, d'autres éléments sont moins positifs, tels que le soutien appuyé au secrétaire général des Nations-Unies et à Christopher Ross, la demande de poursuite de leur action pour les douze prochains mois, la demande d'un rapport de Ban Ki-moon sur la situation "bien avant" la fin de son mandat, la demande de restauration de la composante civile de la Minurso dans les 120 jours, le maintien de la saisine du Conseil de sécurité sur la question....

Le texte, tel qu'il a été publié, est daté du mercredi 27 avril après midi. Il n'est **pas définitif**, nous tenons à le répéter. Il reste ouvert à la négociation. Lorsque les consultatiosn sont achevées et que la résolution est finalisée, le texte est écrit en bleu, ce qui n'est pas le cas ici. Le texte final proposé au vote pourrait différer.

Ce texte provisoire évoque une liberté de manoeuvre de la Minurso, ainsi qu'un prochain round de négociations sous les auspices du secrétaire général, "de bonne foi et sans conditions préalables", expression déjà utilisée par Ban.

Voici ce texte que nous publions avec toutes les réserves. Il n'est pas sûr qu'un tel texte soit acceptable pour le Maroc, car il ouvre la porte aux interprétations, donne une marge de manoeuvre trop importante au secrétaire général et à son envoyé personnel, dont le parti-pris a été démontré et peut changer les paramètres de la négociation et donc aboutir à une déstabilisation de l'ensemble de la région. L'original est visible ici.

> "Le Conseil de sécurité,
> rappelant et réaffirmant toutes ses résolutions antérieures sur le Sahara occidental;
> réaffirmant son ferme appui aux efforts déployés par le Secrétaire général et son envoyé personnel pour mettre en œuvre les résolutions 1754 (2007), 1783 (2007), 1813 (2008), 1871 (2009), 1920 (2010), 1979 (2011), 2044 (2012), 2099 (2013), 2152 (2014) et 2218 (2015);
> réaffirmant sa volonté d'aider les parties à parvenir à une **solution politique juste, durable et mutuellement acceptable, qui permette l'autodétermination du peuple du Sahara occidental dans le cadre d'arrangements conformes aux buts et principes de la Charte des Nations-Unies** et notant le rôle et les responsabilités des parties à cet égard;
> demandant à nouveau aux parties et aux **États voisins** de coopérer pleinement avec les Nations-Unies et les uns avec les autres et de renforcer leur engagement à mettre fin à l'impasse actuelle et à progresser vers une solution politique;
> reconnaissant que la réalisation d'une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les États membres de l'Union du Maghreb arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel;
> se félicitant des efforts déployés par le Secrétaire général afin de garder toutes les opérations de maintien de la paix, y compris la Mission des Nations-Unies pour le référendum au Sahara occidental (MINURSO), de près et réaffirmant la nécessité pour le Conseil d'adopter une

approche rigoureuse et stratégique des déploiements de maintien de la paix et une gestion efficace des ressources;
reconnaissant le rôle important joué par la MINURSO sur le terrain et la nécessité pour elle de **mettre pleinement en œuvre son mandat**;
exprimant sa préoccupation au sujet des violations des accords existants et appelant les parties à respecter leurs obligations en la matière;
prenant note de la proposition marocaine présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général et les **efforts sérieux et crédibles du Maroc pour faire avancer le processus vers un règlement**;

prenant note également de la proposition du Front Polisario présentée le 10 avril 2007 au Secrétaire général;
Encourageant, dans ce contexte, les parties à démontrer en outre la volonté politique vers une solution, y compris en l'élargissant à leur discussion des propositions de l'autre,
Prenant note des quatre séries de négociations tenues sous les auspices du Secrétaire général et en reconnaissant l'importance des parties et les engageant à poursuivre le processus de négociations,
encourageant les parties à reprendre la coopération avec le Bureau du Haut-commissariat pour les réfugiés dans la mise en œuvre du Plan d'action actualisé en janvier 2012 sur **les mesures de confiance**, y compris des programmes axés sur les liens entre les personnes qui ont été séparées depuis plus de 40 ans en raison du conflit;
soulignant l'importance de **l'amélioration de la situation des droits humains au Sahara occidental et dans les camps de Tindouf** et encourageant les parties à travailler avec la communauté internationale à élaborer et à mettre en œuvre des mesures indépendantes et crédibles pour assurer le plein respect des droits de l'homme, compte tenu de leurs obligations pertinentes en vertu de la loi internationale;
encourageant les parties à poursuivre leurs efforts respectifs pour renforcer la promotion et la protection des droits de l'homme au Sahara occidental et dans les camps de réfugiés de Tindouf, y compris les libertés d'expression et d'association;
se félicitant à cet égard des étapes et des récentes initiatives prises par le Maroc et du rôle joué par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) à Dakhla et à Laâyoune et de l'interaction du Maroc avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme des Nations-Unies;
Se félicitant de la visite technique du Bureau du Haut-commissariat des Nations-Unies aux droits de l'homme (HCDH) au Sahara occidental en avril 2015 et dans les camps de réfugiés de Tindouf en juillet-août 2015 et encourageant fortement la pleine coopération

continue avec le HCDH, notamment en facilitant d'autres visites dans la région;
reconnaissant l'impact des pluies torrentielles d'octobre 2015 sur les camps de réfugiés de Tindouf et **accueillant le plan du Haut-commissariat des Nations-Unies pour les réfugiés de convoquer une conférence de donateurs**,
Réitérant sa demande d'un **enregistrement des réfugiés dans les camps de réfugiés de Tindouf** et appelant à des efforts à cet égard;
soulignant l'importance d'un engagement pris par les parties à poursuivre le processus de négociations dans le cadre des négociations parrainées par l'ONU;
reconnaissant que **le maintien du statu quo est inacceptable** et notant en outre que les progrès dans les négociations sont essentiels, afin d'améliorer la qualité de vie du peuple du Sahara occidental dans tous ses aspects;
affirmant son **plein soutien à l'envoyé personnel du Secrétaire général pour le Sahara occidental, l'ambassadeur Christopher Ross** et son travail pour faciliter les négociations entre les parties et se félicitant à cet effet de ses récentes initiatives et consultations en cours avec les parties et les Etats voisins;
affirmant son plein appui au représentant spécial du Secrétaire général pour le Sahara occidental et chef de la MINURSO, Kim Bolduc;
notant avec préoccupation **que la capacité de la MINURSO à remplir pleinement son mandat a été affectée** depuis que la majorité de sa composante civile, y compris le personnel politique, ne peuvent plus exercer leurs fonctions dans la zone d'opérations de la MINURSO;
ayant examiné le rapport du Secrétaire général du 19 avril 2016 (S / 2016/355);
1. décide de **proroger le mandat de la MINURSO jusqu'au 30 avril 2017**.
2. souligne la nécessité urgente de la MINURSO de **revenir à sa pleine fonctionnalité**;
3. prie le Secrétaire général **d'informer le Conseil dans les 120 jours** si la MINURSO est de retour à la pleine fonctionnalité et exprime son intention, si la MINURSO n'a pas atteint toutes les fonctionnalités, à envisager la meilleure façon de faciliter la réalisation de cet objectif;
4. réaffirme la nécessité de respecter pleinement les accords militaires conclus avec la MINURSO, qui concernent le cessez-le feu et invite les parties à adhérer pleinement à ces accords;
5. demande à toutes les parties de coopérer pleinement aux opérations de la MINURSO, y compris son **interaction libre avec tous les interlocuteurs** et de prendre les mesures nécessaires pour assurer la sécurité, ainsi que le mouvement sans entrave et l'accès immédiat pour l'Organisation des Nations-Unies et du personnel associé dans

l'Organisation des Nations-Unies et du personnel associé dans l'exécution de leur mandat, en conformité avec les accords existants;

6. souligne l'importance de l'engagement des parties à poursuivre le processus de préparation pour une cinquième série de négociations et rappelle son approbation de la recommandation contenue dans le rapport du 14 avril 2008 (S / 2008/251), que le réalisme et l'esprit de compromis par les parties sont essentiels pour réaliser des progrès dans les négociations;

7. demande aux parties de continuer à faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue, afin d'entrer dans une phase plus intensive et substantielle des négociations, assurant ainsi la mise en œuvre des résolutions 1754 (2007), 1783 (2007) 1813 (2008), 1871 (2009), 1920 (2010), 1979 (2011), 2044 (2012), 2099 (2013), 2152 (2014) et 2218 (2015) et le succès des négociations;

8. affirme son **plein appui à l'engagement du Secrétaire général et de son envoyé personnel** pour trouver une solution à la question du Sahara occidental dans ce contexte et demande le renouvellement des réunions et le renforcement des contacts;

9. **demande aux parties de poursuivre les négociations sous les auspices du Secrétaire général, sans conditions préalables et de bonne foi**, en tenant compte des efforts réalisés depuis 2006 et des développements ultérieurs, en vue de parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable, qui fournira à l'auto-détermination du peuple du Sahara occidental dans le cadre d'arrangements conformes aux buts et principes de la Charte des Nations-Unies, et notant le rôle et les responsabilités des parties à cet égard;

10. invite les États membres à prêter le concours voulu à ces négociations;

11. prie le Secrétaire général **d'informer le Conseil de sécurité sur une base régulière et au moins deux fois par an**, sur l'état d'avancement de ces négociations sous ses auspices, sur la mise en œuvre de la présente résolution, aux opérations et étapes de la MINURSO prises pour y remédier, exprime son intention de se réunir pour recevoir et discuter à propos de ses séances d'information et à cet égard et prie en outre le Secrétaire général de fournir un rapport sur la situation au Sahara occidental, **bien avant la fin de son mandat**;

12. se félicite de l'engagement des parties et des Etats voisins de tenir des réunions périodiques avec le Bureau du Haut-commissariat des Nations-Unies pour les réfugiés, pour examiner et si possible élargir, les mesures de renforcement de la confiance;

13. prie instamment les États membres à verser des contributions volontaires pour financer des mesures de renforcement de la confiance convenues entre les parties, y compris celles qui permettent les visites

entre les membres de familles séparées, ainsi que des programmes alimentaires pour faire en sorte que les besoins humanitaires des réfugiés soient traités de manière adéquate;

14. prie le Secrétaire général de continuer à prendre les mesures nécessaires pour assurer le plein respect par la MINURSO de la politique de tolérance zéro des Nations-Unies sur l'exploitation et les abus sexuels et d'en tenir le Conseil informé et exhorte les pays qui fournissent des contingents à prendre une action préventive appropriée, y compris la formation de sensibilisation avant déploiement et d'autres mesures, pour assurer la pleine responsabilité en cas de tels comportements impliquant leur personnel;

15. décide de rester saisi de la question.

http://www.medias24.com/MAROC/NATION/163446-Le-conseil-de-securite-s-achemine-vers-une-resolution-qui-appuie-la-restauration-de-la-Minurso.html

Mustapha Ramid veut limiter le recours à la détention préventive

Publication: 27/04/2016 12h38 CEST Mis à jour: 27/04/2016 12h38 CEST PRISON MAROC

JUSTICE - En août 2014, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** fustigeait dans un rapport le recours quasi-systématique à la détention préventive, alors que la règle, selon les lois en vigueur, est plutôt de faire bénéficier le suspect d'une liberté provisoire.

Aujourd'hui, le ministre de la Justice Mustapha Ramid semble avoir pris en compte l'avis du CNDH, puisqu'il vient de publier une circulaire dans laquelle il appelle les procureurs et les procureurs généraux du roi à tenir compte du caractère exceptionnel de la détention préventive.

"Plus de 40% de la population carcérale est composée de personnes emprisonnées dans le cadre de procédures de détention provisoire", rappelle Mustapha Ramid, qui demande aux procureurs et aux juges d'instruction de "s'inspirer des orientations générales contenues dans ce texte qui visent à réduire la détention préventive et de n'y recouvrir que dans les cas où les conditions juridiques sont réunies".

Pour ce faire, il convient "d'accorder aux affaires concernant les détenus provisoires la priorité dans le traitement et d'y trancher dans les plus brefs délais tout en évitant de multiplier les retards pour des raisons de procédure".

Selon les chiffres du ministère de la Justice, chaque année, 4.000 personnes en moyenne sont placées en prison dans le cadre de la détention préventive, mais sont acquittées par la suite. Un niveau élevé de détention préventive qui contribue à la surpopulation carcérale.

Pourtant, "le Maroc ne peut plus se permettre de maintenir ce haut niveau d'emprisonnement, que ce soit sur le plan financier ou sur le plan social. Car il faut dire que la surpopulation carcérale a des conséquences graves tant sur les détenus que sur la société, en termes de prévention de la récidive, de compromission des chances de réinsertion", selon le CNDH, qui appelle à l'instauration de peines alternatives à l'incarcération.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/04/27/detention-preventive-maroc-mustapha-ramid_n_9784514.html

Correspondante H24info: le Conseil de sécurité vise la normalisation

De notre correspondante à l'ONU, Salima Yacoubi Soussane

Dans sa version préliminaire, la résolution du Conseil de sécurité, dont H24info s'est procuré une copie, appelle au renouvellement du mandat de la MINURSO, immédiat et dans sa totalité, pour une durée d'un an.

Cette option était prévisible. Le Conseil de sécurité cherche à normaliser les relations entre le Maroc et le Secrétaire général Ban Ki-Moon. Il s'agit donc de revenir à la situation antérieure à sa visite dans la région. Le conseil demande également au Secrétaire général de présenter un point sur le redéploiement de la MINURSO dans 60 jours.

Selon des sources onusiennes, le groupe des Amis du Sahara Occidental (France, Russie, Espagne, Angleterre et Etats-Unis) s'est réuni lundi 25 avril pour traiter de la résolution du renouvellement de la MINURSO. La France et les Etats-Unis ont rédigé la première mouture.

Dans son rapport, Ban a demandé de « rétablir et de renforcer la MINURSO dans le rôle qui lui a été assigné » afin d' »éviter de créer un précédent pour les opérations de maintien de la paix déployées partout dans le monde ». Il a ajouté que « les composantes civile et militaire sont indissociables ».

Articles récurrents des éditions précédentes

Pour le reste, la résolution reprend les articles récurrents des éditions précédentes. Restent inchangés les points relatifs à l'autodétermination, les droits de l'Homme, ou à « la coopération en vue d'une solution mutuellement acceptable ». De même, le conseil « prend note de la proposition marocaine présentée au Secrétaire général le 11 avril 2007, et des efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement ».

Concernant les populations des camps de Tindouf, le conseil « réitère sa demande de considérer l'enregistrement des réfugiés dans les camps de Tindouf et invite à entreprendre des efforts à cet égard ». De même, il « encourage les partis à reprendre la coopération avec le bureau du HCR en implémentant le plan actualisé des mesures de confiance de janvier 2012, incluant les programmes visant à lier les individus qui ont été séparés pour plus de quarante ans à cause du conflit ».

Relativement à la question des droits de l'Homme, **le conseil prend note des « récentes mesures et initiatives prises par le Maroc à cet égard pour renforcer les commissions du Conseil national des droits de l'Homme à Dakhla et Laâyoune** et l'interaction en cours du Maroc avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, y compris celles qui sont prévues pour 2015, ainsi

que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015 ».

Les négociations diplomatiques s'intensifient

Depuis la publication officielle du rapport du Secrétaire général lundi, les négociations diplomatiques se sont intensifiées. Le Maroc s'est réuni lundi matin avec des membres du Conseil de Coopération du Golf (CGG). De plus, El Khattat Yanja et Abba Mohamed, présidents respectifs des régions Dakhla-Oued Eddahab et Laayoune-Saguia Lhamra, se sont entretenus avec des membres du Conseil de sécurité. Ils leur ont fait part de leur expérience réussie de la régionalisation avancée. Yanja a notamment affirmé qu' »en tant que représentant effectif des résidents de la région », l'autonomie est « la meilleure solution, garantissant le développement, la sécurité et la stabilité pour les habitants de la région » (rapporté par la MAP).

Par ailleurs, l'Angola et le Venezuela, membres du Conseil de sécurité, ont organisé une réunion avec l'Union Africaine (UA) en « formule Arria » (réunion informelle avec des membres du conseil). Lors de cette rencontre, Joaquim Chissano, envoyé spécial de l'UA pour le Sahara Occidental a soutenu la tenue d'un référendum.

Retour sur le rapport partial de Ban Ki-Moon

Dans son rapport, le responsable onusien campe sur ses positions. Il dit regretter qu' »au lieu de chercher à obtenir des éclaircissements par la voie diplomatique, [le Gouvernement marocain] ait décidé de publier un certain nombre de déclarations et communiqués et d'organiser des manifestations de masse à Rabat et Laâyoune", incriminant ainsi la liberté de la presse et la liberté de manifester.

De plus, deux points restent maintenus: les questions de l'autodétermination et du statut de l'Algérie. Ban revient à l'interprétation unique de l'autodétermination, soit le référendum. Or, l'ONU a constaté que ce référendum est impossible à tenir. La définition de la citoyenneté est basée sur le sang pour le Maroc et sur le sol pour le Polisario. Ces divergences fondamentales ont contraint Erik Jensen, à la tête de la MINURSO entre 1994 et 1998, à déclarer que « le référendum prévu pour le Sahara Occidental ressemble à un mirage ».

Plus récemment, le représentant personnel du Secrétaire général Peter Van Walson a déclaré dans son rapport du 21 avril 2008 que « l'option de l'indépendance du Sahara Occidental n'est pas une option réaliste ». Aussi, depuis sa création en 1991, la MINURSO n'a pu finaliser le référendum. Pourquoi donc reconduire une option vouée à l'échec?

Pour ce qui est du recensement, le diplomate coréen « réitère [son] appel en faveur d'une considération continue en vue de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf et invite à des efforts dans ce sens ». Le décompte des populations de Tindouf est fondamental pour définir les partis impliqués dans le conflit. Si le Polisario refuse le recensement, de qui parlons-nous ?

Le lien entre le Polisario et l'Algérie n'est pas à prouver aussi bien sur le plan politique que militaire, mais l'ONU refuse de le mettre en évidence et considère toujours la république comme « État voisin » et non partie prenante. Pourtant, Kofi Annan, ancien Secrétaire général de l'ONU (1997-2006), a invité l'Algérie à se joindre à la table des négociations en tant que partie prenante dans son rapport de juin 2001. James Baker, ancien envoyé personnel du Secrétaire général de l'ONU pour le Sahara Occidental, a reconnu que les deux protagonistes du conflit étaient le Maroc et l'Algérie.

Ce rapport est finalement un aveu d'échec. Depuis 2007, Ban Ki-Moon n'a pas fait avancer le plan proposé. Pourquoi se précipite-t-il maintenant? Aujourd'hui, selon la formule américaine, la seule solution « sérieuse, réaliste et crédible » est la solution médiane de l'autonomie. Il ne s'agit pas seulement de l'option du Maroc, mais d'un plan de compromis ouvert aux négociations, soutenu par de nombreux membres du Conseil dont les Etats-Unis et la France.

Partager

http://journaux.top/fr/correspondante-h24info-le-conseil-de-securite-vise-la-normalisation/